(22)

تقرير معلومات

شاليط

من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير معلومات
(22)

شاليط
من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"

رئيس التحرير
د. محسن صالح

مدير التحرير
ربيع الدنّان

هيئة التحرير
باسم القاسم
حياة الددا
سامر حسين
محمد بركة
محمد جمّال

قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

Information Report (22)

Shalit: From the "Dispelled Illusion" Operation till "Devotion of the Free" Deal

Prepared By:
Archives & Information Department, Al-Zaytouna Centre
Editor:
Dr. Mohsen Moh'd Saleh
Managing Editor:
Rabie el-Dannan

جميع الحقوق محفوظة ©

2012 م - 1433 هـ
بيروت - لبنان

ISBN 978-9953-572-01-7

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
ص.ب: 14-5034، بيروت - لبنان
تلفون: 44 36 80 1 961+
تلفاكس: 43 36 80 1 961+
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف
محمد الفريج

إخراج
ربيع مراد

طباعة
Golden Vision sarl +961 1 820434

فهرس المحتويات

مقدمة 5

أولاً: الأسرى الفلسطينيون وصفقات التبادل: 7

1. واقع الحركة الأسيرة الفلسطينية 7

2. أبرز عمليات تبادل الأسرى 11

ثانياً: عملية الوهم المتبدد وأسر شاليط: 14

1. عملية الوهم المتبدد وأسر شاليط 14

2. الموقف الفلسطيني 15

3. الموقف الإسرائيلي 20

4. الموقف العربي والإسلامي 26

5. الموقف الدولي 30

ثالثاً: المفاوضات حول عملية تبادل الأسرى 35

رابعاً: صفقة وفاء الأحرار: 51

1. صفقة وفاء الأحرار 51

2. الموقف الفلسطيني 55

3. الموقف الإسرائيلي 60

4. الموقف العربي والإسلامي والدولي 62

خاتمة 65

مقدمة

لعل التاريخ لم يشهد تجربة توازي تجربة الصمود والمُعاناة التي تميزت بها الحركة الأسيرة الفلسطينية، والتي تعدّ الأطول تاريخياً، غير أنها لم تحظ بالاهتمام البالغ، والدعم الكافي، والمساندة اللازمة من الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، وذلك على الرغم من وجود وزارة فلسطينية خاصة بالأسرى، والعديد من الجمعيات والمراكز المتخصصة، إلا أن هذه الجهات اقتصر نشاطها على الإحصائيات، والتوثيق لروايات معاناة الأسرى وتعذيبهم، واقتصر اهتمامهم بقضية الأسرى على عائلاتهم، ومحيطهم الاجتماعي الأقرب، أو من خاض تجربة الأسر.

كما لم تحدث عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية أي تغيير جذري في هذا الملف على الرغم من جولات المفاوضات العديدة، والتي كانت في أحسن الأحوال تقتصر على خطوات ما يسمى بإجراءات "حسن الثقة"، والتي في معظمها كانت حالات إطلاق سراح لمعتقلين جنائيين، أو عمال يتم تهريبهم للعمل داخل الأراضي المحتلة في سنة 1948، ويتم اعتقالهم كمخالفين للقانون.

وانطلاقاً من أهمية الموضوع وحساسيته، اختار قسم الأرشيف والمعلومات أن يسلط الضوء في إصداره الثاني والعشرين من سلسلة تقرير المعلومات على قضية أسهمت في إطلاق سراح أكثر من ألف أسير فلسطيني، وهي عملية تبادل الأسرى بين حركة حماس و"إسرائيل"، والتي تم التوقيع عليها في تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

يعرض التقرير لتاريخ الحركة الأسيرة، وواقع الأسرى ومعاناتهم داخل السجون الإسرائيلية، كما يشير إلى أبرز عمليات التبادل التي قامت بين حركات المقاومة الفلسطينية و"إسرائيل". ثم يتحدث عن عملية "الوهم المتبدد"، التي تم من خلالها أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط Gilad Shalit، وما ترتب عن هذه العملية من تشديد للحصار على قطاع غزة، واستهدافه بحرب خلفت الكثير من الضحايا

والدمار، بهدف إرغام الفصائل الفلسطينية الآسرة لشاليط على التراجع عن شروط إطلاق سراحه.

ثم يعرض التقرير لواقع المفاوضات غير المباشرة بين "إسرائيل" وحماس بوساطة مصرية بشكل أساسي، بالإضافة إلى محاولات ألمانية، ودعم تركي وقطري، بغية تقريب وجهات النظر، وإحداث مقاربات ممكنة لإنهاء الملف. ومن ثم يتناول التقرير الحديث عن صفقة تبادل الأسرى.

أولاً: الأسرى الفلسطينيون وصفقات التبادل

1. واقع الحركة الأسيرة الفلسطينية:

تعدّ الحركة الأسيرة إحدى ركائز القضية الفلسطينية، وأهم ما مس كافة شرائح الشعب الفلسطيني على مدار سنوات نضاله منذ الانتداب البريطاني على فلسطين. فقد اعتقد الاحتلال البريطاني والإسرائيلي أن الاعتقالات، والبطش أداة ناجعة لترويض الشعب الفلسطيني، ودفعه للتعايش مع الأمر الواقع للاحتلال، ومسالمته، وعدم اللجوء إلى الانتفاضات والثورات في سبيل التحرر.

وبالنظر إلى التاريخ القمعي للاحتلال الإسرائيلي نلاحظ، وبوضوح، أن عقلية هذا المحتل ترى أن سجونها أداة حماية لاستمرار احتلالها، بزج كل فلسطيني ترى فيه تهديداً لهذا الاحتلال، لدرجة أن السجون الإسرائيلية لم تخل حتى من الأطفال والنساء، فضلاً عن كبار السن، وأن الأسر قد طال العديد من العائلات الفلسطينية بكافة أفرادها، الأب، والأم، والأبناء.

ومما لا شك فيه أن سجون الاحتلال حاولت أن تلعب دوراً هدّاماً في مسيرة تكوين الشخصية الفلسطينية، من خلال حرمان الأطفال من طفولتهم، وما تتطلبه هذه الفترة من تكوين الشخصية، ورسم معالم دورها في الحياة الاجتماعية المستقبلية. وكان للأطفال نصيبهم في مجموع الحركة الأسيرة الفلسطينية. فقد وصل عدد الأطفال في سجون الاحتلال في 2010/1/27 إلى 300 طفل، ويشكلون ما نسبته 4.1% من إجمالي عدد الأسرى، تعرضوا لما يتعرض له الأسرى الكبار من التعذيب، والمحاكمات، والمعاملة اللاإنسانية، في انتهاك واضح لكل الأعراف والاتفاقيات الدولية[1]. إلا أن هذه المعاناة، وعلى الرغم من قسوة ظروفها، صقلت جيلاً فلسطينياً مختلفاً عن باقي أقرانه في الشعوب الأخرى؛ فبات الطفل الفلسطيني يحمل المسؤولية الوطنية مبكراً، وكان في وجه سجانيه دوماً أكبر من سنه، صامداً بالرغم من مرارة

الاعتقال والحرمان. وبات أطفال الانتفاضة الأولى، التي بدأت في كانون الأول/ ديسمبر 1987 مثلاً، رجالات، وقادة الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى)، التي انطلقت في أيلول/ سبتمبر 2000.

كما كان لسنوات السجن تأثيرات واضحة على مستقبل الشباب الفلسطيني، وتكوينهم الاجتماعي، وعلى دورهم في بناء المجتمع، من خلال عدم انتظام تحصيلهم العلمي بالشكل الطبيعي، واكتساب المهنة المناسبة، أو تكوين أسرة في السن الطبيعي للشباب، فضلاً عما يخلفه السجن من أمراض، وإعاقات جسدية.

أما المرأة الفلسطينية، فقد عانت هي الأخرى من ويلات السجون، حيث دخل السجون الإسرائيلية أكثر من 15 ألف امرأة فلسطينية منذ سنة 1967؛ وشهدت فترة الانتفاضة الأولى أكبر عمليات اعتقال للمرأة الفلسطينية، إذ وصل عدد الأسيرات إلى تسعة آلاف أسيرة، بينما كان هناك حوالي 900 حالة اعتقال خلال انتفاضة الأقصى[2]. وانتهجت سلطات الاحتلال شتى وسائل الضغط والتهديد على المرأة الفلسطينية، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر، حالات الولادة لسبع أسيرات، أربع منهن خلال انتفاضة الأقصى، حيث كنّ مثالاً للمعاناة، التي تجسد حقد وبشاعة المحتل الإسرائيلي؛ فقد مررن بتجربة الولادة دون أن تفك حتى قيودهن، أو ينلن الرعاية اللازمة لمن هن في حالتهن. حتى أن مواليدهن عاشوا داخل السجون، وعايشوا قسوة ظروفها ومرارة الحرمان داخلها، وبقوا حتى لحظة الإفراج عن أمهاتهم.

لم يستثن الاحتلال الإسرائيلي حتى الجرحى، والمرضى، والمصابين، والمعاقين من اعتقالاته، حيث ما يزال أكثر من أربعين أسيراً فلسطينياً معاقاً يقبعون في سجون الاحتلال، بتنوع واختلاف إعاقتهم، وغالبيتهم يعانون من إعاقات جسدية، فيما يعاني عدد أقل من إعاقات ذهنية ونفسية، بحسب ما أفاد به مدير دائرة الإحصاء بوزارة الأسرى والمحررين في السلطة الفلسطينية عبد الناصر فروانة[3]. وهنا لا بد من الإشارة إلى الإهمال الصحي الذي تتعمد ممارسته سلطات الاحتلال، للتسبب بزيادة معاناة الأسرى المرضى، حتى لأولئك الذين يحتاجون إلى عمليات جراحية.

وقدرت وزارة الإعلام في السلطة الفلسطينية عدد حالات الاعتقال في صفوف الشعب الفلسطيني منذ سنة 1948 وحتى أيلول/ سبتمبر 2010 بنحو 800 ألف حالة، أي ما نسبته 25% من أبناء الشعب الفلسطيني. وأوضحت في تقرير أصدرته أن قرابة 420 ألف حالة اعتقال سجلت منذ 1967 وحتى بدء الانتفاضة الأولى، أي بمعدل 21 ألف حالة اعتقال سنوياً، ليرتفع معدلها خلال سنوات الانتفاضة (1987-1994) إلى 30 ألف حالة اعتقال سنوياً[4]. في حين سُجل منذ بدء انتفاضة الأقصى في 2000/9/28 ولغاية 2011/10/5 قرابة 75 ألف حالة اعتقال، من بينهم 9 آلاف طفل أسير، وقرابة 900 أسيرة[5].

وفي 2011/11/27 أعلن الباحث عبد الناصر فروانة أن "إسرائيل" ما تزال تحتجز في سجونها ومعتقلاتها قرابة خمسة آلاف أسير فلسطيني، من بينهم 195 طفلاً، و11 أسيرة، و23 نائباً فلسطينياً ووزرين[6]. وتشير إحصائيات مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، التي تعتمد على إحصائيات مصلحة السجون الإسرائيلية، التي لا تعترف بأسرى القدس وفلسطينيي 48 على أنهم أسرى فلسطينيون، إلى أن عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بلغ 4,803 أسيراً حتى 2011/11/30[7].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد الأسرى الذين تجاوزت فترة أسرهم العشرين سنة قد وصل في شهر أيلول/ سبتمبر 2011 إلى 143 أسيراً، ويطلق عليهم لقب "عمداء الأسرى"، منهم 45 أسيراً تجاوزوا الربع قرن، وهؤلاء يُطلق عليهم مصطلح "جنرالات الصبر"، من بينهم أربعة أسرى تجاوزوا الثلاثين سنة في الأسر[8].

يتوزع الأسرى على ثلاثين معتقلاً وسجناً، بالإضافة إلى وجود العديد من مراكز التوقيف والتحقيق. وكانت سلطات الاحتلال قد أغلقت بعد توقيع اتفاقية أوسلو Oslo Agreement في 1993 تسعة معتقلات[9].

تعد عقوبة العزل الانفرادي من أساليب القمع التي يستخدمها الاحتلال إمعاناً في القهر والتعذيب، ومثالاً صارخاً على انتهاك الاحتلال لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية، إذ تصل فترة العزل إلى سنوات طويلة. وفي هذا الصدد أكد تقرير لمؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان، أنّ هناك 17 حالة عزل انفرادي في عداد الأسرى، سجلت حالة الأسير محمود عيسى، من سكان بلدة عناتا قضاء القدس، والذي يقضي حكماً بالسجن المؤبد ثلاث مرات بالإضافة إلى 46 سنة، أقدم حالة عزل انفرادي، حيث أمضى أكثر من 12 سنة متواصلة في العزل، وما يزال في عزل سجن جلبوع[10].

وكشف عبد الناصر فروانة أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أصدرت منذ بدء انتفاضة الأقصى حتى أيلول/ سبتمبر 2011 أكثر من 21 ألف قرار بالاعتقال الإداري، ما بين قرار جديد أو تجديد الاعتقال. كما استحدثت سلطة السجون الإسرائيلية قانون "المقاتل غير الشرعي"، والذي احتجزت بموجبه عشرات الأسرى من قطاع غزة بعد قضاء محكومياتهم[11].

وفي 2011/12/17 خاض الأسير عدنان خضر أطول إضراب فردي عن الطعام في تاريخ الحركة الأسيرة، استمر 66 يوماً، وذلك بعد اعتقاله من بيته في جنين، وتحويله للاعتقال الإداري، واحتجاجاً على إساءة معاملته. وفي 2012/2/21 علق خضر إضرابه عن الطعام، وذلك جراء قرار المحكمة العليا الإسرائيلية إطلاق سراحه في 2012/4/17[12].

وتعدّ محاكمات الاحتلال للأسرى الفلسطينيين أبعد ما تكون عن العدالة والإنسانية، فقد وصل مجموع الأحكام لبعض الأسرى إلى 67 حكماً بالسجن المؤبد، كما في حالة الأسير عبد الله البرغوثي، ووصلت سنوات الحكم التي حكمت بها المحاكم الإسرائيلية على الأسير حسن سلامة إلى 1,175 سنة سجن، أي السجن المؤبد 48 مرة بالإضافة إلى 20 سنة[13].

لم تقتصر محنة الحركة الأسيرة الفلسطينية على السجون والتعذيب والعزل، بل كان هناك شهداء، وصل عددهم إلى 203 شهداء[14]، منهم 79 شهيداً سقطوا منذ بدء

انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000[15]. وقد كانت ظروف سقوط هذا العدد من الشهداء إما نتيجة الإعدامات بحجة محاولات الهرب، أو التعذيب، أو الإهمال الطبي.

وعلى الرغم من قسوة ظروف الاعتقال، استطاع الأسرى في مناسبات عدة أن يفرضوا مطالبهم، وينتزعوا من مصلحة السجون الإسرائيلية مطالب محقة تفرضها حقوق الأسرى والمعاهدات الدولية، منها تحسين ظروف الاعتقال، ومداهمات السجون، والتفتيش العاري، والحق في التحصيل العلمي؛ وذلك من خلال الإضرابات التي كان ينفذونها، ومنها الإضراب عن الطعام، والتي تعرف بمعركة الأمعاء الخاوية، والتي سقط خلالها عدد من الشهداء. وكان من أبرز الإضرابات عن الطعام 24 إضراباً كان آخرها في 2011/9/27[16].

2. أبرز عمليات تبادل الأسرى:

كان هناك 39 عملية تبادل للأسرى بين العرب و"إسرائيل"، حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، كان آخرها بين مصر و"إسرائيل"، والتي أطلق بموجبها الجاسوس الإسرائيلي، حامل الجنسية الأمريكية، إيلان جرابيل Ilan Gerabil مقابل 25 مصرياً[17]. علماً أن أولى العمليات كانت أيضاً بين مصر و"إسرائيل"، وتمت بعد حرب 1948، ونفذت في 1949/2/27، بالإضافة إلى عمليات تبادل جرت في السنة نفسها بين عدد من الدول العربية و"إسرائيل"[18].

أما على مستوى تبادل الأسرى الفلسطينيين، فقد كانت هناك 12 عملية تبادل، كانت أولها بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين و"إسرائيل" في سنة 1968، حيث أطلقت الجبهة الشعبية أكثر من مائة راكب كانوا على متن طائرة تابعة لشركة "إل عال" الإسرائيلية El Al Israel Airlines Ltd، كانت متجهة من العاصمة الإيطالية روما إلى تل أبيب، وأجبروها على التوجه للجزائر، مقابل 37 أسيراً فلسطينياً من ذوي الأحكام العالية في سجون الاحتلال[19].

وفي نهاية سنة 1969 اختطفت مجموعة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بقيادة ليلى خالد، طائرة إسرائيلية، وكان مطلب الخاطفين الإفراج عن الأسرى في السجون الإسرائيلية، وحطّت الطائرة في بريطانيا، وقتل خلالها أحد أفراد المجموعة الخاطفة، بينما تمّ اعتقال ليلى خالد، وبعدها تم اختطاف طائرة بريطانية من قبل مجموعة تتبع لنفس التنظيم، وأجريت عملية تبادل أطلق بموجبها سراح خالد. وفي سنة 1971 جرت عملية تبادل أسير مقابل أسير بين دولة الاحتلال وحركة فتح، وأطلق بموجبها سراح الأسير محمود بكر حجازي، مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي شموئيل فايز Shmuel Fayez الذي اختطفته حركة فتح أواخر سنة 1969[20].

وفي سنة 1974 أفرجت "إسرائيل" عن 65 أسيراً فلسطينياً مقابل إطلاق سراح جاسوسين إسرائيليين في مصر[21]. وفي سنة 1979 جرت عملية تبادل "الليطاني" بين سلطة الاحتلال والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، وأطلقت الجبهة سراح جندي إسرائيلي كانت قد أسرته، مقابل إفراج سلطة الاحتلال عن 76 معتقلاً من مختلف الفصائل الفلسطينية، من بينهم 12 فتاة فلسطينية[22]. وفي سنة 1983 جرت عملية تبادل بين "إسرائيل" وحركة فتح أسفرت عن إطلاق سراح 4,700 معتقل فلسطيني ولبناني من معتقل أنصار الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، اعتقلوا إثر اجتياح لبنان في سنة 1982، بالإضافة إلى 65 أسيراً من السجون الإسرائيلية مقابل إطلاق سراح ستة جنود إسرائيليين. وفي سنة 1985 نجحت الجبهة الشعبية – القيادة العامة في إطلاق سراح 1,150 أسيراً فلسطينياً ولبنانياً وعدد من الأسرى العرب مقابل الإفراج عن ثلاثة جنود إسرائيليين أسرتهم الجبهة في لبنان[23].

وشهدت سنة 1997 إفراج "إسرائيل" عن الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حركة حماس، بموجب اتفاق مع الحكومة الأردنية، التي قامت من جانبها بإطلاق سراح عملاء الموساد الإسرائيلي الذين اعتقلوا في العاصمة الأردنية عمّان على إثر محاولة اغتيال فاشلة لخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحماس.

وفي سنة 2004 تبادل حزب الله و"إسرائيل"، عبر وساطة ألمانية، رفات ثلاثة جنود إسرائيليين، بالإضافة إلى ضابط الاحتياط في الجيش الإسرائيلي إلحنان تننباوم Elhanan Tannenbaum، مع 431 أسيراً فلسطينياً و24 لبنانياً، وستة أسرى عرب، ومواطن ألماني اتهمته "إسرائيل" بالانتماء لحزب الله، كما أعادت جثث 59 لبنانياً، والكشف عن مصير 24 مفقوداً لبنانياً، وتسليم خرائط الألغام في جنوب لبنان والبقاع الغربي[24].

وفي سنة 2008 أنجز حزب الله مع الاحتلال عملية إطلاق سراح عميد الأسرى العرب اللبناني سمير القنطار، وثلاثة أسرى لبنانيين آخرين، كانوا قد اعتقلوا خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/ يوليو 2006، وإعادة المئات من رفات الشهداء الفلسطينيين واللبنانيين إضافة إلى إطلاق سراح عدد من الأسرى الفلسطينيين، مقابل استعادة "إسرائيل" رفاة جنديين أسيرين أسرا في سنة 2006[25].

أما آخر عمليات التبادل فتم الإعلان عنها في 2011/10/11، حيث توصلت حركة حماس و"إسرائيل"، بوساطة مصرية، لاتفاق إطلاق سراح 1,027 أسيراً فلسطينياً، مقابل إطلاق حماس الجندي الإسرائيلي الأسير في قطاع غزة منذ سنة 2006 جلعاد شاليط[26].

مما سبق تدل سياسة الاحتلال الإسرائيلي في التعامل مع قضية الأسرى والمعتقلين على أنه استعمل أسلوب الابتزاز، والإمعان في القهر، وفرض سطوة القوة على الشعب المحتل. فكانت سياسة الأسر من قبل فصائل المقاومة هي الحل الأنجع لتحرير الأسرى، خصوصاً أن العملية السلمية لحل القضية الفلسطينية لم تنجح في هذا الإطار، وليس أدل على ذلك من وجود 302 أسيراً معتقلين منذ ما قبل توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في أيار/ مايو 1994[27].

ثانياً: عملية الوهم المتبدد وأسر شاليط

1. عملية الوهم المتبدد وأسر شاليط:

نفذت ثلاثة أجنحة عسكرية من فصائل المقاومة الفلسطينية، هي كتائب عز الدين القسام، الذراع العسكري لحركة حماس، وألوية الناصر صلاح الدين، الذراع العسكري للجان المقاومة الشعبية، وجيش الإسلام، فجر يوم الأحد 2006/6/25 عملية نوعية وصفت بالمركبة والمعقدة، وحملت اسم "الوهم المتبدد"، على معبري كرم أبو سالم وصوفا شرق محافظة رفح في قطاع غزة؛ حيث استهدفت المجموعة المنفذة للعملية قوة إسرائيلية مدرعة من لواء جفعاتي Givati Brigade كانت ترابط ليلاً في موقع كرم أبو سالم العسكري التابع لجيش الاحتلال، وأسفرت عن خطف جندي إسرائيلي حياً، هو جلعاد شاليط، ومقتل ضابط وجندي إسرائيليين، كما استشهد اثنين من المهاجمين، حيث أكدت المقاومة أن ثمانية مقاومين على الأقل شاركوا في العملية، وأنهم جميعاً عادوا سالمين دون جروح باستثناء شهيدين[28].

وأكد قائد أركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتس Dan Halutz أن الجندي الإسرائيلي المفقود قد خطف على أيدي المهاجمين الفلسطينيين وما يزال حياً[29]. كما أعلن الجيش الإسرائيلي إغلاق جميع المعابر الحدودية لقطاع غزة، وقال إن هذا الإجراء جاء لمنع تهريب الجندي الأسير إلى الخارج[30].

وقد استطاع المقاومون القيام بعملية إنزال "خلف خطوط العدو"، بحسب ما وصفها الناطق باسم كتائب القسام، عبَروا خلالها نفقاً حفر تحت السياج الفاصل والجدار الالكتروني بين رفح والأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وكشفت مصادر قيادية في لجان المقاومة الشعبية أن الأمين العام للجان، المراقب العام لوزارة الداخلية الفلسطينية جمال أبو سمهدانة، الذي اغتالته "إسرائيل" في 2006/6/8، هو الذي خطط لهذا الهجوم قبل استشهاده[31].

وشدد أبو عبيدة، الناطق باسم كتائب القسام، على أن العملية تأتي رداً على الجرائم الإسرائيلية وعملية الاغتيال الإسرائيلية، وأشار إلى أن هناك تصويراً كاملاً للعملية[32]. وشددت المجموعات الآسرة للجندي الإسرائيلي في بيان لها في 2006/6/26، على أن:

> الاحتلال لن يحصل على أي معلومات حول جنديه المفقود إلا بعد أن يلتزم بالتالي:
>
> أولاً: الإفراج الفوري عن كافة الأسيرات في السجون.
>
> ثانياً: الإفراج الفوري عن كافة الأطفال في السجون دون سن الثامنة عشر، حيث يتنافى هذا الاعتقال مع كل القيم الإنسانية[33].

وطالبت الفصائل المقاومة، في بيان لها في 2006/7/1، بوقف كل أشكال العدوان والحصار على الشعب الفلسطيني، وبالإفراج عن جميع الأسيرات والأطفال دون سن الـ 18، والإفراج عن ألف من الأسرى الفلسطينيين والعرب والمسلمين، شاملاً ذلك بالدرجة الأولى: جميع قادة الفصائل الفلسطينية، وجميع ذوي الأحكام العالية، وجميع المرضى ذوي الحالات الطبية الصعبة والإنسانية[34].

أربكت عملية "الوهم المتبدد" كلاً من السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" والعديد من الدول الإقليمية والدولية، ونحاول فيما يلي تسليط الضوء على أبرز المواقف وردود الأفعال الفلسطينية والإسرائيلية والعربية والإسلامية والدولية من عملية "الوهم المتبدد".

2. الموقف الفلسطيني:

رأت رئاسة السلطة الفلسطينية أن عملية "الوهم المتبدد" تتناقض مع كل ما سمعته من مواقف من الفصائل الفلسطينية قبل يومين من تنفيذ العملية، وأكدت أنها خرق للتفاهمات التي عبرت عنها قيادات الفصائل التي اجتمعت بها. وأعلنت الرئاسة في بيان صحفي، أنها ستجري تحقيقاً شاملاً وسريعاً حول منفذي هذه العملية[35]. وأشار نبيل أبو ردينة، المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية، إلى أن عملية "الوهم المتبدد"،

ستعطي "إسرائيل العذر للاستمرار في العدوان في الاجتياحات والاغتيالات". ورأى أن العملية أعادت "الأمور إلى نقطة الصفر، والمطلوب من الجميع تحمل المسؤولية الكاملة، والحفاظ على التهدئة والإجماع الوطني الفلسطيني، لأن إسرائيل تتربص بالشعب الفلسطيني، وتهدد ليل نهار بسلسلة اغتيالات وعمليات اجتياح"[36].

وفي نفس الوقت طالبت رئاسة السلطة المجتمع الدولي، وخاصة اللجنة الرباعية الدولية، بالتدخل لمنع "إسرائيل" من استغلال العملية للقيام بعدوان واسع ضد قطاع غزة، سيدفع ثمنه الشعب الفلسطيني، ويكون مكافأة لـ"القوى المتطرفة" التي تريد التصعيد[37]. ورأى الطيب عبد الرحيم، أمين عام الرئاسة الفلسطينية، أن العملية أدخلت الوضع الفلسطيني كله في مأزق. وأشار عبد الرحيم في حديث لوكالة فرانس برس إلى أن الذين نفذوا العملية يريدون تدمير النظام السياسي كله وتدمير السلطة كلها[38].

كما أصدر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس توجيهات وأوامر "مشددة" لرئيس الحكومة إسماعيل هنية، ووزير الداخلية سعيد صيام، وقادة الأجهزة الأمنية، بالقيام ببحث جدي عن الجندي الإسرائيلي الأسير لضمان الإفراج عنه[39]. وأبلغ عباس هنية في اجتماع عقد بينهما بعد عملية "الوهم المتبدد" أن "إسرائيل" تطالب برأسه ورأسي وزير الخارجية محمود الزهار ووزير الداخلية سعيد صيام في مقابل الجندي[40].

وفي تعقيبه على عملية الوهم المتبدد قال إسماعيل هنية: "سبق أن حذَّرنا الحكومة الإسرائيلية من عملياتها العسكرية المُستمرة ضِد المدنيين، وكُنَّا معنيين تماماً بالحِفاظ على التهدئة، ولكن الإسرائيليين واصلوا أعمال القتل والتدمير. ومع ذلك نحن معنيون بالتهدئة إذا كان الإسرائيليون مُستعدين أيضاً بالالتزام الجاد والفعلي". ونفى هنية علمه بمكان وجود الأسير الإسرائيلي، ولكنه قال نحن نعمل بشكل جاد لحل المشكلة بصيغة مقبولة تحافظ على الحقوق الفلسطينية المشروعة[41].

وطالب عدد من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني الجهات التي تحتجز الجندي الإسرائيلي بعدم الإفراج المجاني عنه، معتبرين أن هذه الحادثة هي فرصة جيدة للشعب الفلسطيني والمعتقلين داخل سجون الاحتلال لإطلاق سراحهم[42].

وأدان عباس العدوان الإسرائيلي، الذي بدأته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، عقب عملية "الوهم المتبدد"، على الأهداف المدنية، والبنية التحتية في غزة، وعدّه عقاباً جماعياً للشعب الفلسطيني وجريمة إنسانية[43]. كما عدّت الحكومة الفلسطينية العملية العسكرية "غير مبررة وأن إسرائيل تدخل في مغامرة عسكرية واسعة، ستكون لها تداعيات كثيرة". وقال الناطق باسم الحكومة الفلسطينية غازي حمد إن "إسرائيل" لن تكون رابحة من وراء هذه العملية، لأنه ليس بمقدورها حتى الآن الحصول على ما تريد من خلال هذه الحملة الواسعة[44].

وجاءت مواقف الفصائل الفلسطينية داعمة لعملية "الوهم المتبدد"، حيث أكدت حركة حماس على مشروعيّة أسر الجنديّ الصهيوني، مشيرة إلى أن اتهام قياداتها في الخارج بالضلوع في التخطيط للعمليّة محاولة صهيونيّة لتصدير الفشل العسكريّ للكيان ولأزمته الداخليّة الناشئة عنه، ومحاولة لزجّ سورية لمزيد من الضغط والمحاصرة. وقالت الحركة، في بيان لها، أن ما تمّ بالنسبة للجندي الصهيونيّ جلعاد شاليط ليس اختطافاً، وإنما عمليّة أسر، ومن حق المقاومة أن تستثمر هذا الإنجاز في إطلاق سراح المرتهنين في سجون الاحتلال. ودعت فصائل المقاومة الفلسطينية كافّة إلى الوحدة والتماسك في مواجهة العدوان الصهيوني[45].

كما أكد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق أن الحركة لن تتنازل عن مطلب الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين من النساء والأطفال مقابل تسليم الجندي الأسير. وتساءل عن الضجة الدولية التي أثيرت حول أسر الجندي الإسرائيلي من داخل دبابته التي كان يجتاح بها قطاع غزة، في الوقت الذي يرزح فيه الآلاف من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال منذ قرابة الثلاثين سنة دون

أن يحرك وضعهم ساكناً. وأكد أنه لا خيار أمام الشعب الفلسطيني إلا التصدي للعدوان الإسرائيلي، والإصرار على التمسك بالأهداف والمطالب، مشيراً إلى وجود ضغوط عربية من أجل أن تقوم الجهات "الآسرة" للجندي الإسرائيلي بتسليمه إلى "إسرائيل"[46].

ورداً على تهديدات "إسرائيل" باغتيال رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، حذر ممثل حماس في لبنان أسامة حمدان من اغتياله، وقال: "يتعين عليهم أن يفكروا بتمعن حول نتائج (قتله)، التي قد تكون أكبر مما يتخيلون"[47]. وأكد أن عمليات خطف الإسرائيليين ستتكثف ما لم تفرج "إسرائيل" عن المعتقلين الفلسطينيين. وقال إن الفلسطينيين سيقومون بأي شيء لتحرير أبنائهم من السجون الإسرائيلية[48]. وكذلك حذر سامي أبو زهري، الناطق الرسمي باسم حماس، "إسرائيل" من تصعيد عملياتها العسكرية في قطاع غزة بعد أسر شاليط، مهدداً بأن الحركة ستوسع دائرة المقاومة في حال تم تصعيد العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين[49].

كما أعلن خالد الطش، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، رفضه أنْ يتمّ تسليم الجندي الصهيوني الأسير دون مقابل "طالما أن هناك عشرة آلاف أسير فلسطيني ما زالوا يقبعون في السجون الصهيونيّة، وتمارس بحقهم كل وسائل التعذيب". وأكد خضر حبيب، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، على أنه "لا يُعقل أن يطالبنا العالم بفك أسر الجندي الصهيوني فيما أسرانا في السجون الصهيونيّة"[50].

أما كتائب سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، فقد أكدت أن عملية "الوهم المتبدد" حق مشروع، ودعا أبو أحمد، الناطق الإعلامي باسم السرايا، إلى تشكيل جبهة موحدة للرد على العدوان الإسرائيلي، وقال: إن "أي عدوان على القطاع لن يجلب الأمن للإسرائيليين، ولن تكون البلدات الإسرائيلية في مأمن من صواريخ المقاومة الفلسطينية"[51].

ورأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن عملية "الوهم المتبدد" أربكت حسابات الاحتلال، وفرضت معادلة جديدة، ونوعاً من التوازن في الرد على الجرائم البشعة

التي ارتكبها الاحتلال. وفي الوقت ذاته انتقدت الجبهة بشدة تصريحات الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية الطيب عبد الرحيم، حول العواقب التي تنتظر الشعب الفلسطيني جراء عملية خطف الجندي الصهيوني، وأكدت الجبهة على أن الرد مشروع، والدفاع عن شعبنا مشروع، والمقاومة حق كفلته كل الشرائع الدولية، وأكدت أن هذا لن يأتي بالاستجداء، وتقديم التنازلات بل بالوحدة الوطنية، والتكاتف، والمقاومة حتى تتحقق أهداف الشعب الفلسطيني في العودة، والحرية، والاستقلال[52].

وأشار الناطق الإعلامي للجان المقاومة الشعبية إلى أن عملية "الوهم المتبدد" ما هي إلا مقدمة من سلسلة انتقام لدماء الأمين العام للجان المقاومة الشعبية الشهيد جمال أبو سمهدانة، وثأراً لأسرة الطفلة هدى غالية، التي قتلت قوات الاحتلال سبعة من أفراد أسرتها في 2006/6/9، على شاطئ بحر غزة، والأطفال الفلسطينيين الذين قتلتهم آلة الإجرام الإسرائيلية بدم بارد[53]. وأعلن أبو عبير، المتحدث باسم لجان المقاومة الشعبية، أن الجيش الإسرائيلي لا يستطيع الوصول إلى "المكان الآمن" الموجود فيه شاليط، وشدد على أنه لن يسلم حتى "يستجيب العدو" للمطالب الفلسطينية. وأكد على أن "معركتنا في خطف الجنود قد بدأت ونقسم لأسرانا أننا سنستمر في خطف الجنود إلى حين الإفراج عنهم"[54].

وطالبت كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، في بيان لها "الإخوة المجاهدين" بعدم إطلاق سراح الجندي الصهيوني بالرغم من كل الضغوطات، والتهديدات، فالشعب الفلسطيني كله فداء للأسرى، والقدس المحتلة وفلسطين، وقالت إن حياة الجندي الصهيوني ليست بأغلى من حياة أسرانا وشهدائنا وأقصانا. وأكدت الكتائب أن كافة تشكيلاتها العسكرية علي جهوزية تامة لأي عدوان صهيوني[55]. وهددت بقصف المدن والبلدات الإسرائيلية القريبة من قطاع غزة بأسلحة كيماوية وجرثومية، إذا شنت عملية عسكرية كبيرة ضد القطاع لتخليص الجندي الأسير جلعاد شاليط[56].

3. الموقف الإسرائيلي:

اعترفت القيادة العسكرية الإسرائيلية بأن عملية "الوهم المتبدد" كانت عملية عسكرية نوعية، نفذها المسلحون كما لو أنهم جنود في جيش منظم ومدرب على أعلى المستويات[57]. وحمّل المجلس الوزاري السياسي الأمني الإسرائيلي رئيس السلطة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية المسؤولية عن العملية، وأكد أن "السلطة تتحمل مسؤولية المس بالجندي، ولن تكون هناك حصانة لأي إنسان، أو تنظيم بهذا الخصوص". وأعرب عن "عزمه اللجوء إلى كافة الوسائل" من أجل تحرير الجندي، مشيراً إلى أنه أقر سلسلة اقتراحات لمسؤولين أمنيين تستهدف تحرير الجندي، كما أقر "توصيات مسؤولين أمنيين لتهيئة القوات الضرورية في حال تطلب الأمر القيام بعملية عسكرية طارئة للتصدي لأعمال وأهداف السلطة الفلسطينية"[58]. وأعلن أنه قرر في هذه المرحلة عدم التحرك فوراً في المسار العسكري رداً على عملية "الوهم المتبدد"، وإنما منح الأولوية في هذه المرحلة للاتصالات الدبلوماسية مع المجتمع الدولي، من أجل الحفاظ على الضغط الممارس على القيادة الفلسطينية، بغرض تأمين الإفراج عن شاليط. ومنح المجلس رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه الصلاحية بتحديد موعد بدء العملية العسكرية[59].

كما حمّل رئيس الوزراء إيهود أولمرت Ehud Olmert، السلطة الفلسطينية مسؤولية كاملة عن مصير الجندي الأسير، وقال: إن "زمن ضبط النفس قد ولى... سنرد بقوة وبعملية ستستمر أكثر من يوم أو يومين"[60]، وذكر أن حكومته لن تنتظر "إلى الأبد، لن نكون هدفاً لابتزاز حماس الإرهابي... فليكن واضحاً أننا سنصل إلى الجميع، أينما كانوا. وهم يعلمون ذلك... لن تكون هناك حصانة لأحد". وشدد على أن "إسرائيل" لن تفرج عن أسرى فلسطينيين بمقابل الإفراج عن شاليط، مؤكداً أن "مسألة الإفراج عن سجناء ليست واردة بالمرة بالنسبة إلى الحكومة الإسرائيلية"[61]. وأصدر أولمرت تعليمات بعدم إجراء مفاوضات مع السلطة الفلسطينية، لإطلاق

سراح الجندي الأسير، والتوجه إلى ممارسة الضغوط على السلطة عن طريق الولايات المتحدة ودول أوروبا[62].

وقالت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني Tzipi Livni، إن عباس يملك ما يكفي من القوة العسكرية والسياسية، لكي يلجم التنظيمات العسكرية، ويفككها، ويضع حداً لانفلاتها. وهذه هي الفرصة ليثبت مدى جدية نواياه لوقف الإرهاب. ودعت عباس إلى البقاء في غزة، وعدم مغادرتها قبل أن يتم تحرير الجندي الأسير. وأجرت ليفني سلسلة اتصالات مع نظرائها وزراء الخارجية في عدة دول في العالم، بينهم كوندوليزا رايس Condoleezza Rice، وزيرة الخارجية الأمريكية، ومسؤول الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا Javier Solana. وأبلغت ليفني هؤلاء المسؤولين أن "إسرائيل" لن تتعامل مع السلطة الفلسطينية بعد هذه العملية بالطريقة نفسها، ومهدت الأجواء معهم لعملية عسكرية كبيرة رداً عليها[63].

أما وزير الدفاع عمير بيرتس Amir Peretz، فقد حذر خاطفي الجندي، وكل من له أية صلة بهم من المساس به، وقال: "ليعلموا أنهم يضعون أرواحهم على أكفهم. وسيكون ردنا عليهم مؤلماً جداً. وإذا لم تتغير الأوضاع، ولم يعد الجندي فوراً، فإن الثمن الذي سيدفعونه سيكون مؤلماً أضعافاً وأضعافاً"[64]، مشيراً إلى أن السلطة الفلسطينية "موبوءة بالإرهاب من رأسها حتى أخمص قدميها"[65].

وطالب معظم الوزراء الإسرائيليين بإطلاق يد الجيش، ليرد على عملية "الوهم المتبدد" بمنتهى القسوة، والضرب من حديد على يد قادة حماس، وكل التنظيمات العسكرية، وتصفية أكبر عدد منهم، وهدم بيوتهم. وطالب بعضهم بإعادة احتلال قطاع غزة. لكن وزير الدفاع، ورئيس المخابرات، ورئيس أركان الجيش، قالوا إن الرد يجب أن يكون محسوباً حتى لا ينتقم الخاطفون، ويقتلوا الجندي الأسير. وطلبوا بترك الخطوات العملية للجيش والمخابرات، حيث أن الهدف الأول يجب أن يكون الآن معرفة مكان احتجاز الجندي، والوصول إليه، وتحريره في حالة امتناع الفلسطينيين عن إطلاق سراحه[66].

وأعلن وزير العدل الإسرائيلي حاييم رامون Haim Ramon أن "إسرائيل" ستقوم بتصفية كل الضالعين في هجمات "إرهابية بغض النظر عن انتمائهم إلى حركة أو أخرى". وقال: إن "ما حصل هذا الصباح [عملية الوهم المتبدد] خطير جداً"[67]. وطالب رامون من المجتمع الدولي الضغط على سورية لطرد رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، وقال إن "إسرائيل" تستغرب سلوك الأمم المتحدة والأسرة الدولية "غير المبالي" لحقيقة أن "سورية تؤوي أكبر إرهابي في أراضيها"، في إشارة إلى مشعل الذي قال عنه أنه "أصبح هدفاً للاغتيال"، في حين وصفه النائب الأول لرئيس الحكومة شمعون بيريز Shimon Peres بأنه "مجرم حرب"، متهماً قيادة حماس في دمشق بالوقوف وراء "العمليات الإرهابية"[68]. وقال الوزير أوفير بينس–باز Ophir Pines-Paz: "على إسرائيل ألا تمر على هذا مرور الكرام؟ عليها أن تطلق رسالة واضحة وحادة بأن على الإرهاب في غزة أن يتوقف"[69].

ووصف وزير البنى التحتية بنيامين بن إليعازر Binyamin Ben-Eliezer الهجوم بأنه "خطير جداً"، ويعدّ "تصعيداً". وقال: "يجب أن ندرس كل الاحتمالات (الرد) لأن الإرهابيين تسللوا إلى الأراضي الإسرائيلية"[70]، وأشار إلى أن "إسرائيل" قادرة على خطف "نصف أعضاء الحكومة الفلسطينية"، رداً على أسر شاليط. وأعلن رفضه إجراء أي تفاوض لإطلاق سراح، أو مقايضة بينه وبين أسرى فلسطينيين في السجون الإسرائيلية[71]. كما هدد بن إليعازر مشعل، قائلاً: "كل الضالعين في الإرهاب، لا سيما مشعل، لا يمكنهم الاستفادة من أي حصانة طالما أنه يقود الخط الأكثر تطرفاً"[72].

كما هدد وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي آفي ديختر Avraham Dichter بتوجيه ضربة إسرائيلية إلى قياديي حركة حماس في سورية، كرد على أسر الجندي الإسرائيلي، وأشار إلى أن المقر العام لحماس والجهاد الإسلامي وقياديهما موجودون في دمشق في أماكن معروفة تماماً من السوريين[73].

وحمّل رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتس Dan Halutz، السلطة الفلسطينية "من الرأس وحتى أخمص القدمين"، مسؤولية ما جرى. وقال إن تنظيمات

حماس وغيرها من التنظيمات العسكرية، ستدفع ثمن هذه العملية من أكبر رأس فيها، وحتى أصغر "إرهابي". وذكر أن الجيش وبقية الأذرع العسكرية والأمنية، تعمل على جميع المستويات لكي تحرر الجندي الأسير، مشيراً إلى "أن السلطة الوطنية الفلسطينية تقف مكتوفة الأيدي ولا تستطيع قطع دابر العنف في الأراضي الفلسطينية، ولذلك على إسرائيل القيام بذلك"[74].

أما المعارضة الإسرائيلية فقد اتهمت حكومة أولمرت بالتقصير، ودعت إلى اختطاف رئيس الوزراء الفلسطيني... حيث اتهم رئيس حزب الليكود Likud الإسرائيلي بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu الحكومة بالتقصير في قضية الجندي الأسير، وقال: "أنا لا أعرف الكثير عن وضع الجندي لكني أعرف أن الحكومات تعمل على صعيدين. الأول هو الإنقاذ، والثاني هو تفعيل الضغط من أجل تحريره. وهذا يتطلب توجهاً هجومياً، وليس انطوائياً مثلما تتعامل الحكومة". ودعا وزير الخارجية الإسرائيلي السابق سيلفان شالوم Silvan Shalom إلى شن هجوم عسكري واسع على قطاع غزة، وقال: "لا فرق بين ذراع سياسي وآخر عسكري. لقد عملنا وقتاً طويلاً من أجل إدخال حماس إلى قائمة حركات الإرهاب العالمية. يجب إتمام كل المطلوب للقيام بعملية عسكرية واسعة ضد الإرهاب إلى جانب المحاولات لإرجاع الجندي"[75].

ودعا عضو الكنيست أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman، رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" Yisrael Beitenu، إلى اختطاف رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، وأخذه رهينة إلى داخل "إسرائيل"، كرد على أسر شاليط، مشدداً على ضرورة تحويل البيوت الفلسطينية إلى حطام ورماد[76].

وطالبت كتلة السلام الإسرائيلية، في بيان نشرته على موقعها على شبكة الإنترنت، الحكومة الإسرائيلية ورئيس الوزراء إيهود أولمرت بالتفاوض من أجل إعادة الجندي الأسير، جلعاد شاليط، في إشارة منها إلى أن الجندي أسير وليس مخطوفاً[77].

في 2006/6/28، بدأ جيش الاحتلال الإسرائيلي عملية أطلق عليها اسم "أمطار الصيف"، شارك فيها خمسة آلاف من عناصر قوات الاحتلال الإسرائيلي، ومئات الدبابات والمدرعات، حيث اجتاحت قطاع غزة من المنطقة الجنوبية في رفح ومن المنطقة الشمالية. وقد سبق هذا الاجتياح غارات استمرت عدة ساعات، شنتها الطائرات الحربية الإسرائيلية، استهدفت منشآت البنية التحتية في قطاع غزة، من بينها محطة الكهرباء الوحيدة في القطاع، مما أدى إلى تدميرها بالكامل، وكذلك تدمير الطرق التي تربط بين شمال ووسط جنوب القطاع[78]. وأمر وزير الدفاع الإسرائيلي، بتوسيع عملية "أمطار الصيف" لتشمل اقتحام شمالي قطاع غزة والسيطرة على مواقع استراتيجية فيه[79].

صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي أنه ليس لدى "إسرائيل" نية لإعادة احتلال القطاع، أو البقاء فيه، وأن العملية العسكرية ليست نهاية المطاف، وسنضطر إلى مواصلتها لتحقيق الهدف الرئيسي منها، وهو إعادة شاليط إلى بيته. وشدد على أن "إسرائيل" غير معنية بالمس بالفلسطينيين الأبرياء، محملاً قادة حماس في غزة وسورية مسؤولية اضطرار الجيش الإسرائيلي إلى ضرب غزة، وبنيتها التحتية المدنية. وأدرجت وزيرة الخارجية ليفني عملية "أمطار الصيف" في سياق حق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها، وقالت إن "إسرائيل" لن تسلم بواقع "تعرض سكانها إلى الهجوم في تخومها ليل نهار"، ورأت أن خطف الجندي مسألة إنسانية من الدرجة الأولى، مشيرة إلى أن الحكومة الإسرائيلية مارست كل الوسائل المتاحة قبل أن تلجأ إلى الوسيلة العسكرية لإعادة شاليط "لرغبتنا في أن يمارس المجتمع الدولي ضغوطاً بلا هوادة على السلطة الفلسطينية، ورئيسها، وعلى سورية لإطلاق الجندي"[80].

وبالتوازي مع عملية "أمطار الصيف"، أعلن الجيش الإسرائيلي أنه اعتقل 64 زيراً، ونائباً، ورئيس بلدية، ومسؤولين آخرين من حماس في الضفة الغربية، وأشار إلى أن هذا الإجراء اتخذ لأنه ثبت أن حماس "ضالعة في الإرهاب" لا سيما في عملية "الوهم المتبدد". وأكد أن "إسرائيل" لا تنوي استخدام كوادر حماس لمبادلتهم

من أجل الإفراج عن الجندي الأسير[81]. وأفادت "الشبكة الأوروبية للدفاع عن حقوق الأسرى الفلسطينيين" أن سلطات الاحتلال اعتقلت منذ أسر شاليط حتى نهاية 2011 أكثر من أربعين نائباً فلسطينياً، معظمهم من كتلة حماس البرلمانية[82]. وكان من أبرز المعتقلين: عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي، وناصر الدين الشاعر، نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم، وخالد أبو عرفة، وزير شؤون القدس[83].

وظهر من تقارير وأخبار نشرتها جريدتا يديعوت أحرونوت وهآرتس الإسرائيليتين أن عملية "أمطار الصيف" كانت جاهزة، وكذلك خطة اعتقال الوزراء والنواب[84]. وأفاد تقرير صادر عن وزارة الصحة الفلسطينية أن الاجتياحات والهجمات الإسرائيلية المتواصلة خلال الفترة 6/26-2006/10/31 أدت إلى استشهاد 400 فلسطيني وجرح 1,852 آخرين[85].

كما صعدت سلطات الاحتلال من حصارها لقطاع غزة بصورة غير مسبوقة، حيث بدأت بإغلاق شامل لمعبر رفح، باستثناء فتحه لساعات محدودة في فترات زمنية متباعدة لا تفي بحاجة الحالات الضرورية لسكان القطاع، وقد أدى ذلك إلى عزل القطاع كلياً عن العالم الخارجي. وكانت جريدة هآرتس كشفت في عددها الصادر في 2006/6/30 النقاب عن وثيقة سرية أعدها جيش الاحتلال الإسرائيلي وجهاز الأمن العام (الشاباك) The Shabak, Israel Security Agency (ISA)، جاء فيها أن الجهازين يؤيدان إغلاق معبر رفح بشكل كامل، بهدف تفعيل الضغط على الفلسطينيين لإطلاق سراح شاليط[86]. وفي 2007/9/19 رفعت "إسرائيل" من سقف تصعيدها المعنوي والمادي ضد قطاع غزة، إذا أعلنته "كياناً معادياً"، وأتبعت ذلك بفرض سلسلة من القيود الإضافية على القطاع[87].

وفي مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 شنت القوات الإسرائيلية حملة على قطاع غزة أسمتها "غيوم الخريف"، وتركزت على شمال القطاع وخصوصاً بيت حانون، وأدت إلى استشهاد 105 فلسطينيين، وجرح 353 آخرين[88].

وخلال الفترة 2009/1/18-2008/12/27 شنّت "إسرائيل" عدواناً واسعاً على قطاع غزة تحت اسم "الرصاص المصبوب" Cast Lead، أسفر عن سقوط 1,334 شهيداً، بينهم 417 طفلاً، و108 نساء، و120 مسناً، و14 من العاملين في الطواقم الطبية. وبلغ عدد الجرحى 5,450، نصفهم من الأطفال[89]. وقد تكبد قطاع غزة خسائر اقتصادية مباشرة بقيمة 1.9 مليار دولار نتيجة هذا العدوان[90]، وبلغت الخسائر المباشرة في البنية التحتية حوالي 1.2 مليار دولار[91].

واشترطت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، في مقابلة مع فضائية الجزيرة، في 2008/12/29، لوقف العمليات العسكرية ضد غزة؛ أن تكف حماس عن مهاجمة البلدات الإسرائيلية المتاخمة للقطاع، وأن تتوقف عن تهريب الأسلحة، وأن تفرج عن شاليط[92]. وأعقب العدوان مفاوضات غير مباشرة بين حركة حماس و"إسرائيل"، بوساطة مصرية، حول اتفاق تهدئة، غير أن هذه المفاوضات لم تؤدِ إلى أي اتفاق، بسبب تعمّد الحكومة الإسرائيلية تأخيره إلى حين إتمام صفقة شاليط، حيث أعلنت في 2009/2/14 أنها لن توافق على تهدئة، أو تفتح معابر قطاع غزة قبل إطلاق سراح شاليط[93]، وشددت الحكومة الأمنية الإسرائيلية المصغرة، التي اجتمعت في 2009/2/18، على أن التهدئة وفتح المعابر مرتبطان بإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي[94].

4. الموقف العربي والإسلامي:

أدانت جامعة الدول العربية في 2006/6/28 الاجتياح العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، وذلك رداً على عملية "الوهم المتبدد"[95]. وانتقد عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية، الهجوم الإسرائيلي، وقال إن ما يحدث في قطاع غزة هو عقاب جماعي لكل الفلسطينيين، وقال لقناة الجزيرة الفضائية إن "إسرائيل" لها الحق في الدفاع عن نفسها داخل أراضيها، لا أن تدافع عن احتلالها من خلال "العقاب الجماعي"[96].

وفي 2006/6/29 عقدت جامعة الدول العربية اجتماعاً طارئاً على مستوى المندوبين الدائمين لبحث التطورات الأمنية في قطاع غزة بعد عملية "الوهم المتبدد"،

والعدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتقال عدد كبير من النواب والوزراء الفلسطينيين، حيث نددت الجامعة بـ"الحملة العسكرية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني"، وقالت إن هذه الحملة "تمثل جريمة وعقاباً جماعياً يجسد إرهاب الدولة"[97]، وأكدت بطلان الادعاءات بأن هذا العدوان يشكل دفاعاً عن النفس. كما أدانت الجامعة الاستفزازات الإسرائيلية وخرقها للأجواء السورية، ورأت في ذلك يمثل توسيعاً للعدوان وتهديداً للأمن الإقليمي والدولي[98]. كما أدان محمد الصقر، رئيس البرلمان العربي الانتقالي، الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، واعتقال العديد من النواب والوزراء[99].

وطالب نبيه بري، رئيس الهيئة البرلمانية العربية رئيس البرلمان اللبناني، المجتمع الدولي بالتحرك الفوري وممارسة الضغوط على "إسرائيل" لوقف عدوانها على الشعب الفلسطيني، وناشد بري اتحادات البرلمانات الدولية التدخل فوراً لدى حكومة "إسرائيل"، وإجبارها على إطلاق سراح أعضاء المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية[100].

ووصف الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية التوغل الإسرائيلي في قطاع غزة لإرغام المقاومة الفلسطينية على إطلاق الجندي الذي أسروه خلال عملية "الوهم المتبدد" بأنه "عمل إرهابي بربري"[101].

أما على الجانب المصري؛ فقد حذر الرئيس المصري حسني مبارك من إمكان وقوع كارثة مروعة في المنطقة نتيجة تصعيد المواجهة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وطلب من كل الأطراف الإقليمية والدولية المعنية ضرورة الإسراع في التوصل إلى حل سلمي للأزمة القائمة، وفي مقدمها مشكلة الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط. وأشار إلى أن الاتصالات المصرية أسفرت عن نتائج إيجابية مبدئية بدت في شكل موافقة مشروطة من جانب حماس على تسليم الجندي الإسرائيلي في أسرع وقت لتجنب التصعيد، وهو ما لم يتم التوصل إلى اتفاق في شأنه مع الجانب الإسرائيلي. وكشف

مبارك أن مصر حذرت قادة حماس من مغبة الاستمرار في اتخاذ مواقف متشددة، وحضت الحركة على تحمل المسؤولية تجاه المخاطر والمصائب المحدقة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في المرحلة الراهنة[102].

وأدان وزير الخارجية أحمد أبو الغيط عملية "الوهم المتبدد"، ودعا إلى الهدوء، مشيراً إلى أن الانزلاق نحو التصعيد يأتي بنتائج سلبية على جميع الأطراف، ودعا "إسرائيل" إلى "وقف اتخاذ أي خطوات تزيد من تعقيد الوضع وزيادة معاناة الشعب الفلسطيني"[103]، كما طلب من السلطة الفلسطينية "اتخاذ التدابير اللازمة للسيطرة على الجماعات التي تقوم بمثل هذه العمليات"[104].

أما المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر محمد مهدي عاكف، فقد شدّد على أن عملية "الوهم المتبدد" "هي عملية مقاومة مشروعة ضد جيش يحتل الأراضي الفلسطينية ويرفض الجلاء عنها"، داعياً آسري الجندي الإسرائيلي إلى اعتباره "أسير حرب يعامل معاملة إنسانية وفقاً لما يفرضه الإسلام والمعاهدات الدولية، ويجري تبادله مقابل إفراج الصهاينة عن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال وبخاصة النساء والأطفال". وطالب عاكف الحكومة المصرية ببذل كل ما بوسعها للحؤول دون اجتياح غزة، وقال إن ذلك يشكل "تهديداً للأمن القومي المصري"[105].

وعلى الجانب الأردني؛ حذر الملك عبد الله الثاني من "خطورة التصعيد" بين الفلسطينيين والإسرائيليين، عقب عملية "الوهم المتبدد"، والعدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة، وطالب "الجميع بممارسة أعلى درجات ضبط النفس"[106]. وأكد الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية ناصر جودة أن العنف سيكون له آثار سلبية على مصلحة الشعب الفلسطيني، وطالب جميع الأطراف التحلي بروح المنطق، وأكد أن أي تأزيم للوضع من شأنه أن ينعكس سلباً على محاولات تحريك عملية السلام والعودة إلى مائدة المفاوضات[107].

وأدان رئيس لجنة الشؤون العربية والدولية في مجلس النواب الأردني محمد أبو هديب قيام قوات الاحتلال باعتقال النواب والوزراء الفلسطينيين. كما

أدانت لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني[108]. فيما رأت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن أن "العملية البطولية" التي قامت بها بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، وأدت إلى أسر الجندي الإسرائيلي، جاءت رداً على جرائم العدو الصهيوني المتصلة ضد المدنيين والأبرياء. وعبرت جماعة الإخوان عن إدانتها للعدوان الصهيوني الغاشم والحملة الصهيونية التدميرية البشعة على قطاع غزة[109].

وفي لبنان، أشاد رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق سليم الحص بعملية "الوهم المتبدد"، ووصفها بأنها "عملية فدائية بامتياز"[110]. وحذّر الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الدول، والحكومات، والأطراف، والقيادات السياسية، التي تضغط على المقاومة الفلسطينية لإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير بلا مقابل، لأنّ نتيجة هذا الضغط لو أدّى إلى إطلاق سراحه يعني فشل العملية، مشيراً إلى أن المسألة لن تقتصر على فشل العملية، وإنّما هذه المسألة ستشجع قيادة العدو على إتّباع منهجية مختلفة مع مسائل الأسر والأسرى والمعتقلين، وبالتالي تسد الأبواب نهائياً على العشرة آلاف معتقل في سجون العدو[111].

ورأى المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان أن "عملية المقاومة الفلسطينية تميزت بكفاءة عالية في التخطيط وشجاعة متناهية في التنفيذ، وأثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن الشعب الفلسطيني المظلوم لن يستسلم أمام الآلة العسكرية الصهيونية الأمريكية مهما بلغت"، وطالبت الجماعة في بيان لها "الرئيس محمود عباس بالتخلي عن الأوهام التي كانت السلطة الفلسطينية تركض وراءها منذ اتفاقات أوسلو، والانضمام إلى صف المقاومة، التي أثبتت أنها الطريق الوحيد لاسترجاع الأقصى، ودحر الاحتلال، واستعادة الحقوق". كما هنأ الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني المقاومة الفلسطينية على عملها البطولي بأسر الجندي الإسرائيلي، ودعا إلى فك الحصار المالي عن السلطة الفلسطينية[112].

ودعا أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو Ekmeleddin Ihsanoglu أعضاء مجلس الأمن واللجنة الرباعية إلى التدخل الفوري لوقف العدوان الإسرائيلي، وتسوية قضية الجندي الإسرائيلي الأسير بـ"الطرق الدبلوماسية". وحذر من مغبة "اجتياح إسرائيلي لقطاع غزة"[113].

كما رفض رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan أن يكون الرد الإسرائيلي على أسر جندي واحد بهذا الأسلوب، وأكد أنه "ليس من المنطقي والمقبول أن تختطف إسرائيل الوزراء وأعضاء البرلمان ورؤساء البلديات وتدمر البنية التحتية للشعب الفلسطيني من أجل جندي واحد"[114]. وطلب أردوغان من "إسرائيل" وقف العمليات العسكرية فوراً، وإطلاق سراح جميع المعتقلين من أعضاء الحكومة والبرلمان الفلسطيني. كما دعا رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس وزرائه إسماعيل هنية للعمل على إخلاء سبيل الجندي الإسرائيلي الأسير[115].

وحذر الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد Mahmoud Ahmadinejad من أن العمليات العسكرية للكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين رداً على عملية "الوهم المتبدد"، يمكن أن تؤدي إلى انفجار إقليمي لا يضر الكيان فحسب، بل مؤيديه في كل أنحاء العالم[116]. كما دعا وزير خارجية إيران منوشهر متّكي Manouchehr Mottaki، إلى عقد قمة لزعماء الدول الإسلامية من أجل وقف الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وعدّ الأعمال الإسرائيلية من جرائم قتل، واختطاف المسؤولين الفلسطينيين هي استهزاء بالانتخابات الفلسطينية الحرّة والديمقراطية[117]. وقال رئيس مجلس الشورى الإيراني غلام علي حداد عادل Gholamali Haddad Adel إن العدو يريد من وراء هجماته المجنونة تركيع الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس[118].

5. الموقف الدولي:

دعا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان Kofi Annan "السلطة الفلسطينية إلى بذل أقصى ما في استطاعتها لتأمين إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي ولوضع حدّ

للهجمات الصاروخية"، وفي الوقت نفسه أبدى قلقه من احتجاز "إسرائيل" 64 من المسؤولين الفلسطينيين. كما دعا الحكومة الإسرائيلية إلى "تجنب الأعمال التي يمكن أن تتسبب بالضرر للبنى التحتية، وتفاقم من معاناة الشعب الفلسطيني، والتقيد بالقوانين الإنسانية والدولية"[119]. ووصف عنان الهجوم الإسرائيلي على مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني في قطاع غزة بأنه "يفتقر للصواب"، وأكد على ضرورة الحفاظ على المؤسسات الفلسطينية، باعتبارها الأساس لأي "حل نهائي يقوم على وجود دولتين، وهذا يعد الآن في مصلحة كل من إسرائيل والفلسطينيين"[120].

ومن جهة أخرى، أحبطت الولايات المتحدة الأمريكية في 2006/7/13، حين استخدمت حق النقض (الفيتو)، مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي تقدمت به قطر بالنيابة عن المجموعة العربية في الأمم المتحدة، يدعو "إسرائيل" إلى وقف عدوانها على قطاع غزة، كما يدعو إلى الإفراج "الفوري وغير المشروط" عن الجندي الإسرائيلي الأسير، في موازاة حث "إسرائيل" على إطلاق سراح جميع مسؤولي حركة حماس الذين اعتقلتهم عقب أسر الجندي[121].

وأشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن هناك جهوداً دولية تجري لضمان إطلاق الجندي الإسرائيلي الأسير لدى المقاومة الفلسطينية. وتعليقاً على المعلومات التي تحدثت عن مشاركة حركة حماس في عملية أسر شاليط، قالت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس: إن "حماس، إذا كانت هي التي قامت بالعملية الأمر الذي يقوله البعض، تثبت بذلك أنها لا تتلقى الرسالة التي نتوقعها من مجموعة تتولى الحكومة". ورأت أن "هذا تصرف لا يمكن التساهل معه في النظام الدولي"[122]. وقالت إن الحكومة الأمريكية مستمرة في حض "إسرائيل" على "ممارسة ضبط النفس"، وحمّلت الحكومة التي تقودها حماس تبعة ما وصفته بـ"الوضع المتوتر في غزة". وطالبت رايس بعد لقائها نظيرها التركي عبد الله جول Abdullah Gul في واشنطن، سورية باستخدام علاقاتها الجيدة مع حماس وغيرها من التنظيمات الفلسطينية للإفراج عن الجندي الأسير[123].

وشدد السفير الأمريكي في "إسرائيل" ريتشارد جونز Richard Jones على أن عنوان إطلاق سراح الجندي هو دمشق[124]. واتهم السفير الأمريكي بالقاهرة فرانسيس ريتشاردوني Francis Ricciardone رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل بأنه وراء اختطاف شاليط، وقال إنه يعيش في سورية، ويعطي أوامره لأعضاء حماس، ولا يشعر بمعاناة الفلسطينيين في غزة[125]. كما طالب الناطق باسم البيت الأبيض توني سنو Tony Snow حماس بإعادة الجندي إلى "إسرائيل" فوراً، والتخلي عن "الإرهاب"، وتمنى على "إسرائيل" أن تتحلى "بضبط النفس خلال سعيها إلى الإفراج عن جنديها"[126].

كما دعت روسيا الفلسطينيين إلى الإفراج الفوري عن الجندي الأسير، والى وقف العملية العسكرية الإسرائيلية؛ حيث دعا وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergey Lavrov الإسرائيليين والفلسطينيين إلى التخلي عن العنف لتفادي الفوضى في الشرق الأوسط[127]، كما دعا عقب لقائه مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، إلى إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير[128]. وأعلن الناطق باسم الخارجية الروسية ميخائيل كامينين Mikhail Kamynin أن آسري الجندي الإسرائيلي "يسيئون إلى مصلحة الفلسطينيين السياسية عبر إبقائه قيد الاعتقال". وقال إن روسيا بذلت "جهوداً مهمة للمساهمة في تحرير الرهينة بناء على طلب إسرائيل. وسنتابع هذا العمل"[129]. وقال كامينين: إن "القيادة الفلسطينية وكل الحركات والمنظمات الفلسطينية ينبغي أن تقوم بكل ما في وسعها لوقف الأنشطة الإرهابية وقصف المدن الإسرائيلية. لكن المهم اليوم هو الإفراج بسرعة عن الجندي الإسرائيلي". وأكد أن حق "إسرائيل" في الدفاع عن حياة مواطنيها وأمنهم ليس موضع جدل، لكن أشار إلى أنه "يجب عدم القيام بذلك على حساب أرواح العديد من الفلسطينيين المسالمين"[130].

ودعا الممثل الأعلى لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية خافيير سولانا الحكومة الإسرائيلية إلى إيجاد حل سياسي عوضاً عن اللجوء إلى الحل العسكري لتسوية قضية الجندي[131]. ودعت المفوضة الأوروبية للعلاقات الخارجية بنيتا فيريروفالدنر

Benita Ferrero-Waldner الجهة التي تحتجز شاليط إلى الإفراج عنه فوراً، وقالت: "إن مثل هذه الأعمال ستزيد أوضاع الشعب الفلسطيني سوءاً"، ودعت فالدنر، في المقابل، "إسرائيل" إلى ضبط النفس، وأكدت على ضرورة منح الجهود الدبلوماسية فرصة للإفراج عن الجندي الأسير[132].

وبعد حملة الاعتقالات التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد النواب والوزراء الفلسطينيين، شدد رئيس الوزراء الفنلندي، رئيس الاتحاد الأوروبي، ماتي فانهانن Matti Vanhanen على أنه يتعين على "إسرائيل" إطلاق سراح عشرات المسؤولين الفلسطينيين المحتجزين، ويتعين على الفلسطينيين إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي على الفور. وقال فانهانن في مقابلة مع جريدة دي فيلت Die Welt الألمانية: "إنني قلق للغاية من التطورات في الشرق الأوسط. والطريقة الوحيدة لحل الصراع هي العودة لطاولة المفاوضات"[133].

وفيما طالبت الحكومة البريطانية الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بـ"ضبط النفس"، أكدت على ضرورة إطلاق الجندي الإسرائيلي الأسير. ووصف رئيس الوزراء البريطاني توني بلير Tony Blair الأزمة بين الفلسطينيين و"إسرائيل"، بسبب الجندي الأسير، بأنها "مروعة"، ولن يتم حلها بدون تدخل دولي. وذكر أنه يرى أن هناك انعكاسات للأزمة على العالم الإسلامي وعلاقته بالغرب[134].

كما عدّت وزيرة الخارجية البريطانية مارجريت بيكيت Margaret Beckett عملية "الوهم المتبدد" "إرهابية"، وقالت: "إن مثل هذا العنف يبعد أكثر آفاق التوصل إلى حل تفاوضي وسلمي" للقضية الفلسطينية[135]. ووصف السفير البريطاني في "إسرائيل" سايمون ماكدونالد Simon McDonald الهجوم الفلسطيني، وأسر الجندي الإسرائيلي، بأنه "تصعيد خطير، واختبار لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس"، وقال: آمل في أن يتحمل مسؤولياته "ويحل هذه الأزمة لأنه مدرك بأن سلطته على المحك"[136]. وقال روس آلان Rose Allan، القنصل السياسي في القنصلية البريطانية

العامة بالقدس: إن على حماس أن "تفرج عن الجندي الإسرائيلي بدون شروط وفوراً وبدون ذلك هناك مخاطر من أن يسوء الأمر". ووصف عملية قصف محطة الكهرباء في قطاع غزة بأنه "جزء من العقاب الجماعي، وهو أمر ترفضه بريطانيا، حيث تأمل أن يكون هناك حل سلمي للموضوع"[137].

وطالب وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي Philippe Douste-Blazy بقوة بإطلاق سراح العريف الإسرائيلي الأسير لدى المقاومة الفلسطينية، جلعاد شاليط الذي يحمل أيضاً الجنسية الفرنسية. وأكد أن كل أجهزة الخارجية والسفارة الفرنسية في تل أبيب والقنصلية في القدس، معبأة لضمان الإفراج عن الجندي الأسير. وأدان الوزير الفرنسي دورة العنف الجديدة، مؤكداً أن موقف فرنسا يرى أن "الحوار السياسي" هو الطريق الوحيد نحو الحل[138]، كما استنكر قيام "إسرائيل" باعتقال عدد من الوزراء والنواب الفلسطينيين[139].

وأكد وزير الخارجية الإيطالية ماسيمو داليما Massimo D'Alema أن إيطاليا ستعمل "كل ما بوسعها لحث الجانب الفلسطيني على إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي"، وعبر عن قلقه من عمليات التصعيد العسكري[140]. ورأى داليما أنه "لا يمكن للمرء أن يتفهم أنه لإنقاذ رهينة واحد يحق لك أن تبدأ عملية تؤدي إلى مقتل عشرات الأشخاص"، وقال: إن الجيش الإسرائيلي يستخدم القوة "بشكل غير متكافئ" لتأمين إطلاق سراح الجندي[141].

ثالثاً: المفاوضات حول عملية تبادل الأسرى

لم تمر سوى أيام على عملية أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط؛ حتى بدأت الجهود لإطلاق المفاوضات غير المباشرة بين حركة حماس و"إسرائيل" لإطلاق سراحه، وقد تعددت الأطراف التي لعبت دور الوسيط بين الطرفين، إلا أن الوسيطين الأكثر تأثيراً كانا مصر وألمانيا.

فبعد وقوع عملية الأسر سارعت مصر، التي تُعدّ الدولة الأكثر تأثراً بالأحداث داخل قطاع غزة، وتأثيراً بها، الذي يقع على حدودها الشمالية الشرقية، والذي يدخل ضمن حزام أمنها القومي، إلى تقديم اقتراحات لإطلاق سراح الجندي الأسير، تارة مقابل وقف الحرب المتوقعة على القطاع، وطوراً مقابل فك حصار قطاع غزة، وإعادة فتح معبر رفح على الحدود مع مصر، والذي يعتبر المنفذ الوحيد للقطاع إلى الخارج، إلا أن حركة حماس، ومعها التنظيمات التي شاركت في عملية الأسر، أصرت على ألا يكون إطلاق سراح شاليط إلا مقابل تحرير عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية، ومع الأولوية لأصحاب المحكوميات العالية.

رفضت "إسرائيل" منذ البداية مطالبة آسري شاليط بإطلاق سراح ألف أسير فلسطيني وعربي، بالإضافة إلى الأسيرات، والأسرى الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر[142]، وقال الناطق باسم الخارجية الإسرائيلية مارك ريجيف Mark Regev: إن "الأسرة الدولية والولايات المتحدة وأوروبا تطالب منذ أيام بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الكابورال (جلعاد) شاليط. وهذا أيضاً موقف إسرائيل"، وأضاف أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت: "كان واضحاً حين قال إنه لن تجرى مفاوضات مع الخاطفين، وإذا لم يتم الإفراج عن شاليط ستتحرك إسرائيل للإفراج عنه"[143].

أما حماس فكان موقفها المبدئي واضحاً منذ البداية؛ إذ أكد رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل في 2006/7/10، خلال مؤتمر صحافي عقده في دمشق،

أن الإفراج عن الجندي الأسير لن يتم من دون تبادل أسرى[144]. وعدّ مشعل الوساطات العربية المصرية والقطرية جهوداً لا وساطات، وقال: "لقد تعاملنا مع الجهود المصرية وتعاونا معها، ولكن من أفشلها هو التعنت الإسرائيلي، لأن إسرائيل ترفض المبادلة". وأضاف أن الإخوة في مصر يعرفون ذلك، وهم يدركون طبيعة الشعب الفلسطيني ومزاج الشارع، مشيراً إلى أن كل بيت فلسطيني معني بقضية الأسرى، وهي على رأس أجندة حماس. وأوضح أنه كان هناك أيضاً جهود قطرية، ووساطات دولية كالوساطة التركية، والوساطات الأوروبية، حيث زار حركة حماس بعض المبعوثين، إلا أن كل الجهود والوساطات اصطدمت بالعقبة الإسرائيلية، إذ "ركبت إسرائيل رأسها"، ورفضت الإفراج عن الأسرى قبل الإفراج عن الأسير الإسرائيلي، معتبراً أن هذا لا يشكل مدخلاً للحل. وفي إشارة إلى الجهود العربية رأى مشعل أن المبادرات لا تليق بحجم الحدث... وأشار إلى أن "إسرائيل" تطرح مع البعض مسألة وعد بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين ولكنه بعيد عن صيغة الإلزام، مضيفاً لقد سألت أحد المبعوثين الأوروبيين هل تكفلون الوعد الإسرائيلي قالوا لا. وقال إن تفاصيل التعامل مع الجندي الأسير عند الجهة التي تدير الأمر في الداخل[145].

يبدو أنه كان من الصعب الوصول خلال هذه المرحلة، إلى قواسم مشتركة بين مطالب حركة حماس والفصائل الآسرة من جهة، وبين ما يمكن أن تقدمه الدولة العبرية من جهة أخرى؛ لذلك لم يحصل أي تقدم يذكر.

لم يكد الإسرائيليون يخرجون من صدمة عملية الأسر في قطاع غزة، حتى فوجئوا بعملية أخرى، لكن هذه المرة كانت على الحدود الشمالية مع لبنان؛ ففي 2006/7/12 قام مقاتلون من حزب الله اللبناني بمهاجمة آليتين عسكريتين إسرائيليتين، خلال قيامهما بدورية حدودية في مزارع شبعا جنوب لبنان، أدت العملية إلى أسر الجنديين الإسرائيليين إلداد ريجيف Eldad Regev وإيهود غولدفاسيرEhud Goldwasser؛ وعلى إثر هذه العملية شن الجيش الإسرائيلي حرباً على لبنان في 2006/7/12 من أجل تحرير الأسيرين[146]؛ مما أدى إلى توقف جهود إطلاق سراح شاليط. ولكن بعد فشل

الجيش الإسرائيلي من تحرير الأسيرين لدى حزب الله مع نهاية العملية في 2006/8/14؛ عاد الحديث لدى القيادة الإسرائيلية عن سلوك مسار المباحثات من جديد من أجل التوصل إلى اتفاق لتبادل الأسرى الثلاثة، من ضمنهم شاليط. ففي 2006/8/15 أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت عن تعيين نائب رئيس جهاز الاستخبارات السابق عوفر ديكل Ofer Dekel كممثل خاص له لإتمام التنسيق من أجل إعادة الأسرى الثلاثة[147].

انطلقت في هذه المرحلة جولة من المفاوضات غير المباشرة بوساطة مصرية في القاهرة، ولكنها لم تتكلل بالنجاح. وقد اتهم وزير البنية التحتية الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر، الذي كان يزور القاهرة، خالد مشعل بإفشال الصفقة التي تقدمت به مصر من أجل إنهاء ملف شاليط، وقال إن الجميع يعلم أن مصر عملت من أجل التوصل إلى اتفاق وافقت "إسرائيل" عليه، واحترمته، لكن الأمر تغير في الدقائق الأخيرة من جانب حماس، وتحديداً مشعل[148]، وأعلن قبول بلاده بالاقتراح الذي تقدمت به مصر[149].

تغيير الموقف الإسرائيلي من عملية تبادل الأسرى مع شاليط، فبعد أن كانت ترفض الإفراج عن أسرى فلسطينيين مقابل شاليط، أصبحت منذ تاريخ 2006/10/27 تقبل بهذا المبدأ؛ ويمكننا القول أن ذلك يعود إلى إصرار الجهات الآسرة على مبدأ التبادلية، وهذا ما أشار إليه المتحدث باسم حماس فوزي برهوم، حيث أكد أن "إسرائيل" وافقت على التبادلية في موضوع الجندي، بعدما كانت ترفض ذلك، مشدداً على أن "إسرائيل" وافقت الآن على الإفراج عن الأطفال والنساء[150].

وعلى الرغم من أن بن إليعازر، الذي عبر عن تفاؤله، حاول أن يحتفظ بالتفاصيل بعد عودته من جولة المفاوضات في القاهرة، إلا أنه أكد في 2006/10/27، أن "إسرائيل" ستأخذ بالاعتبار عملية التبادل التي اقترحها المصريون[151]. ولكن نائب رئيس المكتب السياسي لحماس موسى أبو مرزوق أشار إلى وجود بعض المشكلات

التي لا تسمح بالحديث عن صفقة قريبة. وقال إن الحديث مطروح الآن عن إطلاق سراح 1,400 أسير فلسطيني منهم 400 طفل وامرأة، وألف أسير آخرين على ثلاث مراحل، إلا أنه لم يتم الاتفاق بشكل نهائي، وما زالت هناك مشاكل تتعلق بموضوع التزامن في عملية الإطلاق وتحديد الأسماء والعدد. وأضاف أن حماس تعتقد أن العدد المطروح هو معقول ومناسب لعملية التبادل، بالرغم من أنها لا تثق بـ"إسرائيل" لكنها تقبل بالضمانة المصرية بهذا الموضوع[152]. وأكدت أميرة عون Amira Aoun، الناطقة باسم الخارجية الإسرائيلية، أن "إسرائيل" جاهزة لإطلاق مئات الأسرى الفلسطينيين، وفتح المعابر على الرغم من الخطر الموجود فيها من المتطرفين، بغية تغيير الجو بين الشعبين، في حال الإفراج عن الجندي الإسرائيلي[153].

بعد ذلك مرت المفاوضات بعقبات وتعقيدات كثيرة، وتبادلت "إسرائيل" وحماس الاتهامات حول الجهة المسؤولة عن فشل المفاوضات، وتعددت الأسباب التي دفعت كلا الطرفين إلى وقف المفاوضات؛ وقال أبو عبيدة، المتحدث باسم كتائب القسام، إنه بعد حصول تقارب بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بخصوص صفقة شاليط، تراجعت "إسرائيل" عن بعض ما تم الاتفاق عليه، ولذلك توقفت المحادثات، ولا يوجد تقدم في القضية. وأكد أبو عبيدة وأبو مجاهد، الناطق الرسمي باسم لجان المقاومة الشعبية، أن "إسرائيل" رفضت السماح للفصائل بتحديد هوية الأسرى الذين سيتم إطلاق سراحهم[154].

وعلى الرغم من تفاؤل الرئيس المصري حسني مبارك من مسار المباحثات لإطلاق شاليط، إلا أنه اتهم أطرافاً أخرى لم يسمها بأنها تتدخل في مسألة تبادل الأسرى لغير صالح الشعب الفلسطيني[155]. لكن فوزي برهوم المتحدث باسم حماس اتهم من أسماه بـ"التيار الانقلابي" في حركة فتح بمحاولة إفشال تنفيذ صفقة الأسرى من خلال ما كانوا يطلبونه من المستشارين الإسرائيليين في اللقاءات، التي يعقدونها معهم في القدس وأوروبا، بالتريث في انتظار أن تتمكن أجهزتهم الأمنية من تحديد مكان اختطاف الجندي الأسير، ومساعدتهم في الوصول إليه؛ حيث كان يتم التحقيق مع

معتقلي كتائب القسام وحماس لدى الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في غزة حول مكان شاليط[156]. وقالت الإذاعة الإسرائيلية إن مقربين من رئيس السلطة محمود عباس حذروا كبار مستشاري أولمرت من أن إطلاق سراح نواب حماس المختطفين يعني تقليص قدرة عباس على العمل ضد حماس، إذ أبلغ هؤلاء مكتب أولمرت أن الإفراج عن نواب حماس يعني أن الحركة ستؤمن النصاب القانوني لعقد جلسات المجلس التشريعي، ما يعني استغلال هذه الجلسات في إصدار قرارات تقلص من قدرة عباس على إصدار المراسيم الهادفة إلى المس بحركة حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة[157].

وأكد الناطق باسم الحكومة الفلسطينية غازي حمد في 2007/4/8، أن هناك بوادر جدية لصفقة تبادل، وبشكل متقدم، من خلال تسليم قائمة أسماء الأسرى المطلوب إطلاق سراحهم للوفد الأمني المصري، مشيراً إلى أن تسليم الأسماء كان مطلباً إسرائيلياً[158].

وكشفت جريدة هآرتس أن عوفر ديكل، ممثل رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت، التقى للمرة الثانية قيادات من حركة حماس، من ضمنهم عناصر قيادية في كتائب القسام، في سجن هداريم في مدينة عسقلان[159]. وأكد أيمن طه، القيادي في حماس، أن "هناك لقاءات تجرى بين أسرى حماس ومسؤولين في حكومة الاحتلال، لكنها غير مرتبطة بالإطار والمواقف السياسية، إنما تأتي في سياق مطالب الحركة الأسيرة والتواصل بين السجين والسجان"[160].

وفي 2007/8/29 قال أسامة المزيني، القيادي في حركة حماس، للتلفزيون الإسرائيلي إن حماس توصلت إلى صفقة تقضي بالإفراج عن 450 أسيراً فلسطينياً، مقابل تسليم شاليط إلى السلطات المصرية، لتقوم بدورها بتسليمه إلى الحكومة الإسرائيلية، وأضاف المزيني أن الصفقة أحبطت، حينما لم توافق "إسرائيل" إلا على أربعين اسماً من الأسماء التي وردت في القائمة، بزعم أنهم شاركوا في تنفيذ عمليات

أدت إلى قتل مستوطنين وجنود إسرائيليين. ومن ناحيته اتهم مكتب أولمرت حماس بإحباط الصفقة، وفي بيان صادر عنها، أوضحت حكومة أولمرت أنه بفضل جهود الوساطة المصرية بين الطرفين، تم التوصل إلى تفاهم يقضي بنقل شاليط إلى مصر، ومنها إلى "إسرائيل" مقابل الإفراج عن 450 سجيناً فلسطينياً على مرحلتين، وأضاف البيان: "أما حماس فطالبت بإطلاق سراح 1,400 ممن فيهم العديد من القتلة الذين رفضت إسرائيل إخلاء سبيلهم، واقترحت إسرائيل على حماس تقديم قائمة جديدة بأسماء السجناء، إلا أنها لم تفعل ذلك حتى الآن"[161].

استمرت المفاوضات بالمراوحة مكانها دون تقدم بسبب الرفض الإسرائيلي لمطلب حماس شمول عملية التبادل على أسرى متهمين بقتل إسرائيليين؛ مما دفع المفاوض الإسرائيلي عوفر ديكل لمطالبة حكومته بتغيير معايير مصطلح "مخربين أيديهم ملطخة بالدم"، مبرراً أن ذلك سيسرع كثيراً في إتمام الصفقة[162]، إلا أن مطلبه اصطدم بالرفض جهاز الشاباك برئاسة يوفال ديسكين Yuval Diskin[163]، وعلى إثر ذلك هدد ديكل أنه لن يكون بإمكانه مواصلة أداء مهام منصبه إذا لم يتم تليين هذه المعايير[164]. نتيجة لهذا التباين داخل القيادة الإسرائيلية استمر الجمود في مفاوضات التبادل، إلا أن ديسكين استطاع أن يتوصل إلى اقتراح يرضي ديكل من جهة، ويأخذ بالحسبان "الهواجس الأمنية" للشاباك من جهة أخرى، فقد ذكرت جريدة هآرتس في 2008/6/27 أن ديسكين، بات رأيه مؤيداً لإطلاق سراح أسرى فلسطينيين كان الاحتلال قد أدانهم بعمليات قتل فيها إسرائيليون، وذلك شرط أن يتم نقلهم إلى قطاع غزة أو لخارج الوطن، إن كانوا من الضفة[165]. كما حاولت "إسرائيل" ربط صفقة تبادل الأسرى بمبادرة التهدئة بين الدولة العبرية والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، إلا أن حماس رفضت ذلك منذ البداية، وأكد أسامة المزيني أن المسارين منفصلان تماماً[166].

في 2008/7/16 أُنجزت صفقة تبادل أسرى وجثث ورفات زهاء 200 شهيد لبناني وفلسطيني وعربي، مقابل جثتي جنديين إسرائيليين كانا في حوزة حزب الله منذ 2006/7/12، أدت هذه الصفقة التي أُبرمت بين "إسرائيل" وحزب الله برعاية الوسيط

الألماني غيرهارد كونراد Gerhard Conrad، المسؤول في المخابرات الألمانية، الذي عمل كمبعوث للأمين العام للأمم المتحدة[167]، إلى تسليط الضوء من جديد على عملية المفاوضات غير المباشرة بين "إسرائيل" وحماس بوساطة مصرية؛ حيث فتحت الباب أمام دور ألماني مرتقب من خلال القيام بوساطة في صفقة شاليط تحت رعاية القاهرة. وبالفعل بدأت الوساطة في شكل سري بين الطرفين بعد منتصف سنة 2009 بقيادة كوندار، إلا أن أول من كشف عن هذا الدور الألماني كان الرئيس مبارك، الذي قال من واشنطن، في 2009/8/17: إن "المخابرات الألمانية ضالعة هي الأخرى في المساعي الحثيثة لإطلاق شاليط، بالإضافة إلى عدد من أجهزة المخابرات الغربية"، وأكد على أنّ "إسرائيل" عرقلت إطلاق سراحه[168].

وعلى الرغم من تعثر المفاوضات حول شاليط في هذه المرحلة أكد فوزي برهوم على أن "حماس تحمّل إسرائيل، وليس مصر المسؤولية، عن تعثر التوصل إلى اتفاق لتبادل الأسرى، وهي ليست بصدد البحث عن وسيط آخر غير مصر"[169].

وبسبب مماطلة "إسرائيل" المتكررة حول إتمام صفقة الأسرى، ومحاولتها استبدال أسماء أسرى وضعتها الفصائل الفلسطينية ضمن القائمة بأسماء أخرى؛ هدد القيادي في حماس محمود الزهار، في 2008/9/20، أن حركته ستلغي كل شيء، وستبدأ بأسماء وأرقام جديدة في صفقة شاليط، إذا ما استمر التراجع والخرق الإسرائيلي لما تم الاتفاق عليه بهذا الشأن برعاية الجانب المصري. وعقّب الزهار على إرسال "إسرائيل" أسماء 450 أسيراً للجانب المصري وافقت على إطلاق سراحهم مقابل إطلاق سراح شاليط، قائلاً: "ما تم الاتفاق عليه مع الوفد المصري الذي كان وسيطاً بيننا وبينهم في الفترة ما قبل الحسم [سيطرة حماس على قطاع غزة في منتصف حزيران/ يونيو 2007] هو على ألف، والآلية 450 عندما يتم استلام الجندي، ونتأكد أن 450 خرجوا، وبعد ذلك خلال شهرين يتم إطلاق 550"[170].

وفي 2008/10/12 قال أيمن طه إن حماس استأنفت مفاوضات التبادل بوساطة مصرية "بعد أن جمدتها الحركة بسبب عدم التزام الاحتلال بتنفيذ استحقاقات

التهدئة". وأكد طه أنه "لا مانع لدينا أن تستأنف مصر اتصالاتها في هذا الخصوص، على أن يتم البدء في هذا الموضوع من حيث تم الانتهاء"، وأشار إلى أن حماس لا زالت متمسكة بالوساطة المصرية[171]. وكشف محمود الزهار أن "السبب الرئيسي في توقف صفقة تبادل الأسرى هو التراجع الإسرائيلي عما اتفق عليه"، كاشفاً عن أن "الصفقة المحتملة تتضمّن إطلاق سراح شاليط مقابل النساء والأطفال وألف أسير فلسطيني، تحدّد حماس أسماء 450 منهم، وتحدد إسرائيل أسماء الـ 550 الآخرين، على أن يوافق كلا الطرفين على قائمة الآخر"[172]. وأكد أسامة المزيني أن الوسيط المصري أبلغ حماس أن "إسرائيل" وافقت على المرحلة الأولى من الصفقة، والتي تشمل الإفراج عن 450 أسيراً من ذوي الأحكام العالية تحدد الحركة أسماءهم[173].

حاولت "إسرائيل" إجراء مفاوضات مباشرة حول صفقة الأسرى مع حماس، إلا أن الحركة رفضت ذلك، وأكدت كتائب القسام على لسان الناطق باسمها أبو عبيدة في 2008/10/28 رفض إجراء مفاوضات مباشرة مع الجانب الإسرائيلي بعد وساطة قام بها النائب العربي في الكنيست عباس زكور[174].

وبسبب تعثر المفاوضات حول شاليط عقد عوفر ديكل لقاءاً داخل سجون الاحتلال مع القيادي في حماس يحيى السنوار، المعتقل منذ 1988/1/20، وذلك بطلب من ديكل، بحسب ما ذكرت جمعية "واعد" للأسرى والمحررين في بيان لها، وأشارت "واعد" إلى أن ديكل طالب السنوار التدخل للضغط على حماس للإسراع في إتمام صفقة الأسرى، وأن السنوار رد أنه "بإمكانكم التوجه لقيادة حركة حماس في الخارج (خارج السجون) لإتمام صفقة التبادل"[175].

وبعد أن كثر الحديث عن فشل الوساطة المصرية في التقدم في مفاوضات الأسرى، حاولت جهات أوروبية أن تلعب دور الوسيط في قضية شاليط، ومن بينها جهات فرنسية؛ ما دفع الرئيس مبارك، إلى التأكيد على أن بلاده يمكن أن تترك عن طيب خاطر جهود ترتيب تبادل للأسرى بين "إسرائيل" والفلسطينيين. ولكن في مقابلة مع جريدة

يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، بدا مبارك ضجراً من انتقادات توجه لمصر لعدم استطاعتها تحقيق تقدم في جهود الوساطة، ونصح "إسرائيل" بتجنب تعدد الوسطاء في قضية الجندي الأسير في قطاع غزة، واستبعد أن يكون هناك خطر على حياته[176].

أكدت حركة حماس وجود جهات أوروبية تحاول عرض وساطاتها، وقال أسامة المزيني: "كانت هناك وساطات من جهات أجنبية، اتصلت بالحركة، غير أن هذه الجهود توقفت بسبب التعنت الإسرائيلي، ورفض قادة الاحتلال التجاوب مع شروط المقاومة الفلسطينية"[177]. وقال المزيني، بعد جولة من المفاوضات غير المباشرة قام بها عوفر ديكل وقياديين من حماس في القاهرة: إن "هناك ثلاث عقبات رئيسية أفشلت التوصل لأي اتفاق لتبادل الأسرى مع إسرائيل، الأولى: أن إسرائيل لم توافق إلا على ثلاثمائة من القائمة التي قدمتها حماس، والتي تشمل 450 اسماً، والثانية: أنهم يريدون إبعاد أسرى الضفة الغربية إلى خارج الوطن، والثالثة: أنهم مصرون على استثناء بعض المجاهدين من عملية التبادل". وأكد المزيني على أن "إسرائيل" وافقت في البداية، ثم تراجعت، ووافقت على ثلاثمائة، وأصرّت على إبعاد عدد كبير. وأضاف المزيني "الـ 450 من ذوي الأحكام العالية، هؤلاء لا يمكن أن نتنازل عنهم، ولو أدى إلى أن يبقى شاليط عشر سنوات في الأسر أو أكثر"[178].

وأكد أسامة حمدان، ممثل حركة حماس في لبنان، على أن "هناك جهداً يُبذل لدعم الوساطة المصرية من طرف وسيط أوروبي"، ورفض الإفصاح عن اسم هذا الوسيط. غير أنه أوضح أن الجهد الأوروبي ما يزال في بدايته، وأضاف: "ما أستطيع قوله أننا نتعامل مع هذا الجهد الجديد بجدية كبيرة جداً، وأن هذا الجهد يجب أن يحقق أهدافنا، وأهدافنا واضحة، الإفراج عن الأسرى من النساء والأطفال وألف من المعتقلين ضمن شروط وضوابط محددة"[179].

فيما ادّعت القناة العاشرة بالتلفزيون الإسرائيلي في 2009/8/20، أن حماس هي التي طلبت وساطة ألمانية في مفاوضاتها مع "إسرائيل" بعد استيائها من الدور المصري

في القضية. وقال محلل الشؤون العربية في القناة تسيبي يحزقي Tsevi Yitzhaki: "إن تدخل برلين هو تحقير وإهانة للقاهرة، والمصريون تخلوا عن كرامتهم عندما وافقوا على إدخال الألمان في الصفقة"[180].

في 2009/3/31 نالت حكومة بنيامين نتنياهو الثقة لتحل محل حكومة إيهود أولمرت[181]، وعلى الرغم من ذلك أعطى نتنياهو المفاوض الإسرائيلي عوفر ديكل الضوء الأخضر للاستمرار في مهمته السابقة، واجتمع معه في 2009/4/7 للاطلاع على آخر التطورات المتعلقة بالمفاوضات حول إطلاق سراح شاليط[182]. ولكن في 2009/4/20 أعلن مكتب نتنياهو أن الأخير قرر إقالة ديكل من منصبه[183]. وفي 2009/4/23 كلف نتنياهو رئيس الشاباك يوفال ديسكين، بمتابعة الملف مؤقتاً بدلاً من ديكل[184]؛ الذي استمرت مهمته حتى 2009/5/31، حيث قام نتنياهو بتعيين عميل المخابرات المتقاعد من جهاز الموساد حجاي هداس Hagai Hadas خلفاً لديكل[185].

وقال أسامة المزيني، القيادي في حماس، إن "تغيير إسرائيل مسؤول ملف الجندي شاليط لن يحدث أي تقدم في الملف". وأكد أن التقدم مرتبط بـ"الاستجابة لمطالب المقاومة التي لا يمكن التراجع عنها"[186]. وبعد تعيين هداس كشفت مصادر فلسطينية لجريد "الحياة"، أن المفاوضات غير المباشرة في شأن صفقة تبادل الأسرى استؤنفت، وأن أحمد الجعبري، نائب القائد العام لكتائب القسام، توجه إلى القاهرة مع أحد كبار مساعديه مروان عيسى في رحلة علاجية، ولاستئناف المفاوضات غير المباشرة مع حكومة نتنياهو. وأضافت أن المفاوضات استؤنفت من حيث انتهت مع عوفر ديكل[187].

وفي 2009/10/2، ومن خلال وساطة مصرية ألمانية، أطلقت "إسرائيل" سراح 19 أسيرة فلسطينية بعدما تسلمت شريطاً مصوراً يظهر شاليط سليماً معافى[188].

بذلت حركة حماس جهداً كبيراً من أجل شمل أسرى من فلسطينيي 1948 ضمن صفقة التبادل منذ بداية مفاوضات الأسرى، وذلك على مبدأ أن أي فلسطيني

أسير مهما كانت البقعة الجغرافية التي يعيش فيها، فإنه من أبناء الشعب الفلسطيني، ويحق للحركة التفاوض في شأنه، وإدراجه ضمن لائحة الأسرى المشمولين في عملية التبادل، إلا أن "إسرائيل" كانت دائماً تضع العراقيل أمام هذا الطلب؛ متذرعة أن أسرى فلسطينيي 1948 هم مواطنون إسرائيليون، يحملون جنسية الدولة العبرية، وبالتالي هي فقط من يقرر مصيرهم. ولكن الأسير كريم يونس، أحد أبرز قادة أسرى فلسطينيي 1948، قال إن "إسرائيل" تعاقبهم مرتين مرة بسبب نضالهم، ومرة أخرى لأنهم من حملة هوية الدولة العبرية. وأشار إلى وجود 22 أسيراً من فلسطينيي 1948 معتقلون منذ ما قبل اتفاق أوسلو، وأن هذه الفرصة الوحيدة لإطلاقهم، مشيراً إلى أن "إسرائيل" تستثنيهم من كل المبادرات والاتفاقات التي تجري مع السلطة الفلسطينية في شأن إطلاق أسرى[189].

وفي 2010/1/10، اتهم رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل "إسرائيل" بالتلاعب بملف الأسرى؛ "حيث يتقدمون خطوة كما قلت سابقاً ثم يتراجعون خطوتين". وأشار مشعل إلى أن التلاعب الإسرائيلي أوقع الوسيط الألماني في الحرج، وخدش أداءه، وأشار إلى أن هناك أطرافاً دولية وغير دولية لا تريد إتمام صفقة شاليط، خشية أن تؤدي تلك الخطوة إلى تقوية حماس[190].

وعلى الرغم من عدم حصول تقدم حقيقي في ملف المفاوضات حول شاليط منذ مباشرة هداس مهام منصبه، قرر نتنياهو في 2010/6/18 تمديد مهام هداس حتى حزيران/ يونيو 2011، لقاء حصول الأخير على مبلغ 335 ألف شيكل (حوالي 88.5 ألف دولار) لقاء الخدمات التي سيقدمها[191].

وفي 2010/6/29، وفي أول ظهور علني له بالقاهرة بعد خلافات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت، زار رئيس الدائرة الأمنية والسياسية بالحكومة الإسرائيلية عاموس جلعاد Amos Gilad القاهرة لساعات معدودة، واجتمع مع رئيس الاستخبارات المصرية الوزير عمر سليمان، حيث دشن مرحلة جديدة من

المفاوضات حول شاليط، بعد ضغوط إسرائيلية لإنهاء هذا الملف[192]. ولكن حماس أعلنت في 2010/7/1، رفضها لشروط نتنياهو لإتمام صفقة شاليط، جاء ذلك بعد إعلان نتنياهو أن "إسرائيل" لن تدفع "أي ثمن" مقابل التوصل إلى تحرير الجندي الأسير، مؤكداً في الوقت نفسه أنه مستعد للإفراج بشروط عن ألف فلسطيني. وقال عضو القيادة السياسية لحركة حماس صلاح البردويل: "ليس من حق نتنياهو وضع شروط أو معايير مسبقة لإطلاق سراح أسرانا ضمن الصفقة"، موضحاً: "توصلنا عبر الوسيط الألماني إلى تفاهمات معينة، بخصوص إطلاق سراح الأسرى، وتراجع نتنياهو عن هذه التفاهمات في اللحظات الأخيرة، وإذا كانت هناك عروض جدية الآن سنفحص الأمر وندرسه، وسنعمل على استئناف عملية التفاوض غير المباشرة من النقطة التي انتهت إليها عملية التفاوض الأخيرة عندما تراجع نتنياهو"[193].

استمر الجمود في المفاوضات غير المباشرة بين حماس و"إسرائيل" عبر الوسيط الألماني غيرهارد كونراد، ويبدو أن المفاوضات توقفت توقفاً تاماً مع بداية الثورة المصرية في 2011/1/25. ولكن تنحي الرئيس مبارك في 2011/2/11، وتكليفه "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" لإدارة شؤون البلاد[194]، انعكس على مسار مفاوضات صفقة الأسرى، وحاولت مصر في هذه المرحلة بذل مجهود كبير من أجل التوصل إلى اتفاق في ملف الأسرى. تزامن ذلك مع تأكيد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق على فشل الوساطة الألمانية في صفقة التبادل، التي كان يقوم بها المسؤول الألماني كونراد، موضحاً أن "لا عودة للوسيط الألماني لأن مساعيه فشلت... هو لم ينجح في تحريك ملف صفقة تبادل الأسرى، ولم يتمكن من إحداث أي اختراق به"، مشيراً إلى أن الوسيط لم ينجح في تغيير مواقف نتنياهو، بل "تبنى مواقفه عوضاً عن التصدي لها"[195]. كان هذا التصريح على ما يبدو إعلاناً لانتهاء الوساطة الألمانية، وبداية مسار جديد للمفاوضات ستقوده مصر في الأشهر التالية.

وفي 2011/4/13 قرر حجاي هداس اعتزال مهام منصبه كمسؤول عن عملية المفاوضات حول صفقة تبادل الأسرى، وقال للإذاعة الإسرائيلية إنه لم يستقل من

منصبه، وأشار إلى أنه كان قد اتفق مع نتنياهو على أن يقوم بإشغال هذا المنصب لمدة سنتين، غير أن شمعون ليبمان Shimon Libman، رئيس الهيئة الجماهيرية من أجل الإفراج عن شاليط، أكد أن استقالة هداس تعود إلى خيبة أمله من احتمال التوصل إلى تسوية من شأنها الإفراج عن شاليط "ما لم تغير الحكومة نقطة انطلاقها في التفاوض"[196]. وفي 2011/4/18 قام نتنياهو بتعيين المسؤول في جهاز الموساد ديفيد ميدان David Midan خلفاً لهداس[197].

ومع مرور الأيام بعد تنحي مبارك عن الحكم، بدا وكأن مصر تحاول من جديد الإمساك بالملفات الإستراتيجية في المنطقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية من خلال ملف المصالحة الفلسطينية؛ وملف المفاوضات حول شاليط، حيث أكد خالد مشعل أن هناك تحركات مصرية حثيثة تجريها مصر بشأن هذا الملف، لكن الإفراج عن شاليط مرهون بموقف "إسرائيل"، والكرة الآن في مرمى نتنياهو، لأن العقبة هي الموقف الإسرائيلي، والذي يتحمل مسؤولية التأخير في الإفراج عن شاليط هو نتنياهو. وأشار إلى أن الجهود الكبيرة في المفاوضات حول قضية التبادل توقفت منذ فترة، ولكن في الشهور الماضية حصلت جهود إضافية استكمالية حققت بعض التقدم، لكن لم تصل بعد إلى تحقيق المطالب التي حددتها حماس.[198]

وفي بداية شهر أيار/ مايو 2011، وبعد أيام من تولي المفاوض الإسرائيلي الجديد ديفيد ميدان مهامه، بدأت القيادة المصرية الجديدة بإجراء اتصالات لتحريك ملف المفاوضات غير المباشرة حول الأسرى، مع ملاحظة أن مصر أخذت تتفهم موقف حماس ومطالبها حول الصفقة[199].

وفي 2011/6/1 وصل عاموس جلعاد، رئيس الهيئة الأمنية والسياسية بوزارة الدفاع الإسرائيلية، إلى القاهرة لإجراء مفاوضات مع المسؤولين في مصر حول تفعيل الوساطة المصرية في صفقة تبادل الأسرى، وحمل موافقة "إسرائيل" على الإفراج عن جميع الأسرى الذين يطالبون الفلسطينيون بالإفراج عنهم[200]. وعلى الرغم من التكتم

الإسرائيلي والغموض حول عملية المفاوضات، أشار مكتب وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك إلى أن موضوع الصفقة بُحث، في 2011/6/5، في اتصال هاتفي بين باراك ورئيس المجلس العسكري الأعلى في مصر المشير محمد حسين طنطاوي. وأضاف: "الاثنان بحثا الحاجة لإفراج فوري عن شاليط"[201].

إلا أن المصادر الاستخبارية المصرية أبلغت جريدة هآرتس أن ديفيد ميدان رفض في محادثاته مع الجانب المصري تقديم أي تنازل عن العرض الإسرائيلي الأخير لصفقة الأسرى، حتى وفي حال رفضت حماس العرض. وأوضحت المصادر أن نائب القائد العام لكتائب القسام، أحمد الجعبري رفض بشدة العرض الإسرائيلي، مؤكداً أن استمرار العرض الحالي يعني أن حركته ستنسحب من كافة محادثات التبادل فوراً. وأضافت المصادر أن مصر أبلغت المبعوث الإسرائيلي ميدان أن تل أبيب لا تعرف حماس، وأن الطريقة التي تتعامل بها بشأن صفقة الأسرى، وعدم استعدادها للوصول إلى حلول وسط يعني عملياً أن شاليط سيختفي إلى الأبد. ونوهت المصادر المصرية إلى أن حماس أبدت في الآونة الأخيرة استعداداً للتوصل إلى حلول وسط بشأن صفقة الأسرى عكس "إسرائيل"، التي تتهمها المصادر ذاتها بإحباط الجهود لإطلاق سراح شاليط[202].

بالتوازي مع المفاوضات التي كانت تعقد في هذه المرحلة في مصر، كان هناك مباحثات تجري مع عدد من قيادات حماس المعتقلين في سجون الاحتلال، وقد ذكر القيادي في كتائب القسام الأسير عبد الله البرغوثي، خلال زيارة محامية مؤسسة مانديلا بثينة دقماق له في 2011/9/7: أن "المباحثات حول الصفقة بدأت منذ أواخر أيار/ مايو، واستمرت حتى السادس من حزيران/ يونيو [2011] المنصرم، بحيث تم رفع مضمون هذه الجلسات بشكل رسمي من قبل المخابرات الإسرائيلية إلى رئيس الهيئة الخاصة في جهاز الموساد، الذي عينه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مبعوثاً خاصاً له في ملف شاليط ديفيد ميدان". وقال البرغوثي: "إن أولى الجلسات بدأت مع مدير السجن الذي اتهم قيادة الحركة بتعطيل الصفقة، وأن الرد سيكون مزيداً من

العقوبات على قيادة الحركة، إلا أن رده كان بأن من تدعون أنه يعطل الصفقة لن يتمها لو خرج أسير واحد من القائمة ناقصاً إصبعاً واحداً". وأكد البرغوثي للمفاوضين الإسرائيليين أن "أي أسير يتنازل عن حقه بالإفراج عنه سيكون أول شخص يفرج عنه، وإذا أراد العودة للسجن فليعد بعد الإفراج عنه"[203].

وكشف المفاوض الإسرائيلي ديفيد ميدان أن احتمالات التوصل إلى اتفاق مع حماس للإفراج عن شاليط مقابل أكثر من ألف سجين فلسطيني ظهرت في تموز/ يوليو 2011. وأشار إلى أن المخابرات الإسرائيلية علمت منذ ثلاثة أشهر أن حماس باتت أكثر استعداداً لإبرام اتفاق بوساطة مصرية. فيما قال يورام كوهين Yoram Cohen، رئيس جهاز الشاباك، الذي عُيّن خلفاً لديسكين، في تصريحات للصحفيين أدلى بها مع ميدان: "اعتباراً من تلك اللحظة بدأت الأمور تتحرك". وفي 2011/10/11، أعلن نتنياهو أن حكومته وحركة حماس توصلتا إلى الصيغة النهائية لاتفاق تبادل الأسرى في 2011/10/10[204].

من خلال عرضنا للأحداث والمراحل التي مرت بها المفاوضات غير المباشرة لإتمام صفقة الأسرى، يمكننا أن نلاحظ الأمور التالية:

أولاً: إن عملية الأسر هي الأولى من نوعها من حيث المكان، فنجاح الفصائل الفلسطينية من أسر الجندي شاليط، والاحتفاظ به في مكان آمن داخل بقعة جغرافية تقع ضمن الأراضي الفلسطينية، وهذه البقعة كانت منذ وقت قصير تحت سلطة الاحتلال المباشرة؛ قد مثل تحدياً جدياً للغطرسة الإسرائيلية، وهذا ما دفع الجانب الإسرائيلي في بداية المفاوضات إلى إظهار معارضة كبيرة وصلبة لأي مفاوضات على مبدأ تبادل شاليط مع أسرى فلسطينيين، واستخدم الاحتلال لغة القوة العسكرية مصحوبة بحصار عسكري فرضه على القطاع، مهدداً باستخدام قوة أكبر واحتلال شامل للقطاع. كما استعان بأساليب الحرب النفسية تارة بتولي زمامها بنفسه، وطوراً عبر وكلاء عرب ودوليين.

ثانياً: إن حركة حماس، ومعها الفصائل الآسرة، لم تكن لتفرط بالجندي شاليط إلا مقابل ثمن باهظ، يدفعه الاحتلال، وهو تحرير أكبر عدد من الأسرى المقاومين؛ لذلك وضعت هذه الفصائل منذ البداية سقفاً لمطالبها لا يمكنها بعد ذلك التنازل عنه، مع إمكانية المناورة من جهة التفاصيل وليس المحتوى، وقد وضعت مبادئ وأسس تقوم عليها هذه المطالب؛ وهي مبدأ التبادلية، ومبدأ شمول صفقة الأسرى لأكبر عدد من الأسرى ذوي المحكوميات العالية خاصة المؤبدات، ومبدأ شمول الصفة على كافة الأسيرات الفلسطينيات، وكافة الأسرى الأطفال، ومبدأ عدم حصر المفاوضات بالأسرى الفلسطينيين الذي يعود مكان إقامتهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك مبدأ عدم حصر المفاوضات بالأسرى الفلسطينيين فقط، دون باقي الأسرى العرب. إن إصرار الفصائل الآسرة على مطالبها، وعدم التراجع تحت التهديدات المتنوعة والإجراءات؛ نتج عنه تحقيق العدد الأكبر من هذه المطالب.

ثالثاً: إن التضحيات التي قدمتها الفصائل الفلسطينية الآسرة، من خلال استهداف قياداتها وعناصرها من قبل الاحتلال، والحملات العسكرية التي شنها الجيش الإسرائيلي منذ اللحظات الأولى التي تلت عملية الأسر، وصولاً إلى حملة الرصاص المصبوب أواخر 2008 ومطلع 2009؛ والتي أدت إلى استشهاد أكثر من 1,400 شهيد وجرح الآلاف، دفعت الفصائل الآسرة إلى التمسك أكثر بمطالبها كي تحصل على ثمن يوازي هذه التضحيات، التي كانت تزداد مع مرور الوقت.

رابعاً: إن دور الوسيط المصري بعد عهد مبارك تطور بشكل كبير عما كان عليه في السابق، بالتوازي مع انتهاء دور الوسيط الألماني الذي شُكك في نزاهته أحياناً؛ وأصبح الطرف المصري يمارس ضغطاً أكبر على الجانب الإسرائيلي، محذراً إياه أحياناً من تبعات رفض مطالب حماس، وهذا مما ساعد في نهاية المطاف في تحقيق تقدم جدي، نتج عنه إتمام صفقة التبادل.

رابعاً: صفقة وفاء الأحرار

1. صفقة وفاء الأحرار:

بعد جولات عديدة من المباحثات والمفاوضات غير المباشرة بين حركة حماس و"إسرائيل" استمرت أكثر من خمس سنوات، أعلنت كل من حركة حماس و"إسرائيل" عن الاتفاق بوساطة مصرية على إطلاق الجندي الإسرائيلي الأسير لدى المقاومة الفلسطينية مقابل الإفراج عن 1,027 أسيراً فلسطينياً؛ ففي 2011/10/11 أعلن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل أن حركته أبرمت مع "إسرائيل" صفقة أطلق عليها اسم "وفاء الأحرار"، تقضي بمبادلة 1,027 أسيراً فلسطينياً مقابل شاليط على مرحلتين، الأولى تتم خلال أسبوع من إعلان الصفقة، ويتم فيها إطلاق 450 أسيراً، والثانية ستكون بعد شهرين من تنفيذ المرحلة الأولى، حيث يتم الإفراج عن 550 أسيراً. كما أعلن مشعل عن أن الصفقة تشمل كل النساء في سجون الإسرائيلية، و315 أسيراً كانوا يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد لمرة واحدة أو أكثر، وعدّ الصفقة "إنجازاً كبيراً في الحجم والنوعية المتميزة"، حيث أنها تشمل "معتقلين من الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس، وأراضي 1948، والجولان، والشتات"، وهي "تعبير عن وحدة الوطن ووحدة الشعب الفلسطيني من خلال اشتمالها على جميع الفصائل". وعاهد مشعل الشعب الفلسطيني مواصلة الجهود للتوصل إلى الإفراج عن بقية الأسرى. وتوجه مشعل بالشكر إلى كتائب القسام والفصائل الفلسطينية المقاومة، كما شكر الشعب الفلسطيني "في قطاع غزة الذي تحمل خمس سنوات من الحصار"، وشكر مشعل أيضاً "مصر وجهاز مخابراتها العامة، وكل من ساعد في هذه الصفقة من دول وشخصيات خصوصاً قطر وسورية وتركيا والوساطة الألمانية"[205].

وأعلن أبو عبيدة، الناطق باسم كتائب عز الدين القسام، أنه تم التوصل إلى صفقة لتبادل الأسرى مع "إسرائيل"، وقال: "تم بحمد الله وفضله التوصل لصفقة تبادل أسرى مشرفة يتم بموجبها الإفراج عن أسرى فلسطينيين مقابل الإفراج عن الجندي

الصهيوني جلعاد شاليط". وأشار إلى أن الصفقة تمت بمعايير لأول مرة في تاريخ المقاومة الفلسطينية، مشدداً على أن ثلث المفرج عنهم هم من المؤبدات، وتشمل أسرى من القدس والأراضي المحتلة منذ سنة 1948 والأسيرات[206].

كما أعلن الناطق الرسمي باسم لجان المقاومة الشعبية أبو مجاهد أن المقاومة الفلسطينية تمكنت من إحداث اختراق هام في الموقف الإسرائيلي عندما أجبرت "إسرائيل" على الموافقة على الإفراج عن معتقلين من فلسطينيي 1948 والقدس، مشدداً على أن هذا يمثل إنجازاً هائلاً للمقاومة الفلسطينية[207].

ومن جهتها، أعلنت الحكومة الإسرائيلية في 2011/10/12 عن موافقتها على صفقة تبادل الأسرى مع حركة حماس، ودافع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن موافقته على الصفقة، على الرغم من معارضة قوى سياسية ومنظمات إسرائيلية لها؛ وقال إنه وازن بين واجبه باستعادة جنود "إسرائيل" والمحافظة على أمنها، وأنه أوفى بوعده لعائلة شاليط، وأكد أن "إسرائيل" طالما كانت مستعدة لإطلاق أسراها بالرغم من الثمن المنوط بها[208]، وأعلن أن موافقته على الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين من أجل إعادة شاليط تعد من أصعب القرارات التي اتخذها[209]. وذكر أن إتمام الصفقة تمت بعدما صادق جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك) The Shabak, Israel Security Agency (ISA) على إطلاق مجموعة أسرى فلسطينيين وصفهم بـ"الخطيرين". وأشار نتنياهو إلى أن الحكومة السابقة وافقت على إطلاق ألف أسير فلسطيني، لكن الصفقة لم تنفذ نتيجة الخلاف على الأسماء، وذكر أن "الصفقة القاسية تتضمن إطلاق 450 أسيراً في المرحلة الأولى سمتهم حركة حماس ضمن قائمة أكبر قامت إسرائيل باختيار الـ 450 منها"، وتوجه نتنياهو بالشكر إلى مصر وألمانيا على جهودهما لإتمام الصفقة[210].

وأكد وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك أن مصادقة حكومته بشكل نهائي على إتمام صفقة تبادل الأسرى مع حركة حماس هو "قرار صعب تطلّب قيادة وشجاعة كبيرتين"[211].

وفي 2011/10/18، أعلنت كل من حماس و"إسرائيل" إتمام المرحلة الأولى من صفقة تبادل الأسرى، وذلك بإفراج قوات الاحتلال الإسرائيلي عن 450 أسيراً و27 أسيرة، بينهم 315 أسيراً كانوا يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد، وبتسليم الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط إلى الجانب المصري قبل تسليمه إلى "إسرائيل"[212]. وفي 2011/12/18 أفرجت سلطات الاحتلال، عن 550 أسيراً فلسطينياً، بينهم ست أسيرات، و55 طفلاً، في إطار المرحلة الثانية من الصفقة[213]. واتهمت وزارة الأسرى والمحررين في قطاع غزة الاحتلال الإسرائيلي بعدم الالتزام ببنود ومعايير صفقة تبادل لعدم التزامها بإطلاق سراح كافة الأسيرات، وبقاء الأسرى المرضى داخل الأسر[214].

ونتيجة لصفقة تبادل الأسرى تم الإفراج عن 1,027 أسيراً، منهم 994 أسيراً، و33 أسيرة. وبيّن تقرير للأسير السابق عبد الناصر فروانة أن 284 من إجمالي الأسرى المحررين كانوا يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد، و395 كانوا يقضون أحكاماً بالسجن لمدة تقل عن خمس سنوات، و487 كان متبقي لهم أقل من ثلاث سنوات. وأشار فروانة إلى أن 789 ممن أطلق سراحهم كانوا قد اعتقلوا خلال سنوات انتفاضة الأقصى، و238 كانوا معتقلين منذ ما قبل أيلول/ سبتمبر 2000. وذكر التقرير أن 95 أسيراً من "عمداء الأسرى"، ممن مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين سنة، قد تم تحريرهم، بينهم 27 أسيراً من "جنرالات الصبر"، الذين مضى على اعتقالهم أكثر من خمس وعشرين سنة[215].

وحول التوزيع الجغرافي للأسرى المحررين بيّن فروانة أن 814 أسيراً و32 أسيرة هم من الضفة الغربية، بينهم 39 أسيراً وأربع أسيرات من القدس، وأن 172 أسيراً وأسيرة واحدة هم من قطاع غزة، وخمسة أسرى من فلسطيني 1948، وثلاثة أسرى عرب، واحد من الجولان واثنان من الأردن. ونتيجة للصفقة تم إبعاد 205 أسير وأسيرة قسراً إلى غزة والخارج ضمن المرحلة الأولى من الصفقة، منهم 163 أسيراً من الضفة والقدس

أبعدوا إلى قطاع غزة، وأربعين أسيراً، بينهم أسير واحد من غزة، بالإضافة لأسيرتين من الضفة والقدس، تم إبعادهم إلى الخارج واستضافتهم تركيا وقطر وسورية[216].

وبإتمام صفقة تبادل الأسرى بقي في سجون الاحتلال ما يقارب 4,500 أسير، بينهم 122 أسيراً من الأسرى القدامى، و52 أسيراً من عمداء الأسرى، بينهم 23 أسيراً مضى على اعتقالهم ربع قرن. ويُعدّ الأسير كريم يونس، من قرية عرعرة، وهي إحدى المناطق التي احتلت في سنة 1948، والمعتقل منذ 29 سنة، هو أقدم الأسرى، وعميدهم الحالي. كما ما يزال 24 نائباً ووزيران يقبعان خلف قضبان السجون الإسرائيلية، إضافة إلى ست أسيرات، و130 طفلاً[217].

وأشار عضو المكتب السياسي لحركة حماس محمود الزهار إلى أن صفقة تبادل الأسرى تتضمن رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، وتشمل بنوداً أخرى تخص تحسين ظروف اعتقال الأسرى الفلسطينيين في "إسرائيل"؛ حيث سيسمح لعائلات من غزة بزيارة ذويهم في السجون الإسرائيلية الذين كانوا ممنوعين من ذلك منذ أسر شاليط، إضافة إلى تخفيف القيود على حركة الناس عبر المعابر الحدودية في غزة، وخاصة السفر من غزة إلى الضفة الغربية عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، وزيادة صادرات السلع من غزة إلى "إسرائيل" والخارج[218]. وكشف أسامة حمدان، مسؤول العلاقات الخارجية في حركة حماس، أن صفقة تبادل الأسرى تتضمن التزاماً إسرائيلياً واضحاً بعدم استهداف الأسرى الذين سيتم الإفراج عنهم عبر الصفقة[219].

كما كشف أحمد الجعبري، نائب القائد العام لكتائب القسام، الذي ترأس الجانب الفلسطيني في مفاوضات صفقة الأسرى، أن الأسرى المحررين في المرحلة الأولى مسؤولون عن مقتل 596 إسرائيلياً[220]. وأكد أبو عبيدة، الناطق باسم كتائب القسام، أن المقاومة الفلسطينية تمكنت خلال صفقة تبادل الأسرى من تحقيق ما نسبته 90% إلى 95% من مطالبها. وأكد أن كتائب القسام رفضت إعطاء الاحتلال وعداً بضمان عدم تكرار عمليات أسر جنود إسرائيليين. ووجه أبو عبيدة رسالة للأسرى

الذين لم تشملهم الصفقة أن عهد المقاومة مع الأسرى أن تعمل على تحريرهم جميعاً بكافة الوسائل الممكنة[221]. وذكر أبو عبيدة أن مجموع أحكام أسرى المرحلة الأولى يزيد عن 92 ألف سنة، فيما زاد مجموع أحكام المرحلة الثانية عن 2,350 سنة[222].

2. الموقف الفلسطيني:

رحب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، باتفاق تبادل الأسرى، وتمنى أن يتم إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، مثمناً الجهود المصرية لتحقيق هذا الاتفاق[223]. كما هنأ رئيس الحكومة الفلسطينية في رام الله سلام فياض، كافة الأسرى والأسيرات المشمولين بالتبادل، مجدداً التزام السلطة الفلسطينية التام في بذل كل جهد ممكن، وعلى كافة المستويات لتأمين الإفراج عن كافة الأسرى من سجون الاحتلال. ودعا فياض الأمين العام للأمم المتحدة، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، واللجنة الدولية لصليب الأحمر، للتدخل الفوري وإلزام الحكومة الإسرائيلية بوقف ممارساتها القمعية ضد الأسرى والاستجابة لمطالبهم العادلة[224].

ورأى رئيس الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة إسماعيل هنية أن صفقة تبادل الأسرى تعدّ "تراجعاً للاحتلال أمام الإرادة الفلسطينية"[225]، وقال: إن حركة حماس "رفضت المساومة على حرية الأسرى الأبطال، وفضلت الموت على المساومة". ووصف في كلمته خلال مهرجان لاستقبال الأسرى المحررين في المرحلة الأولى بأنه "يوم من أيام الله". وقال: "حملنا الشهداء في الحرب على غزة وهم يبحثون عن شاليط، لكن العدو انكفأ، ونحن اليوم ننتصر". ورأى أن "الصفقة جاءت لتقول أن حدود فلسطين هي حدود الصفقة ذاتها". وشدد على أن "الصفقة نقطة تحول استراتيجي في الصراع تثبت وحدة الأرض والشعب"[226].

وعدّ الناطق باسم الحكومة في قطاع غزة طاهر النونو، أن الإفراج عن أي أسير فلسطيني من أي فصيل كان "بمثابة نجاح للمقاومة الفلسطينية"، وقال: "نحن لا نفرق بين أسير وآخر، ومبدأنا يقوم على الوطنية، وكل الأسرى هم أبناء فلسطين وأبناؤنا، ولا يمكن للاحتلال أن يغيظنا بالتفرقة بينهم"[227].

غير أن نمر حماد، مستشار رئيس السلطة الفلسطينية للشؤون السياسية، أعرب عن مفاجأته وتشكيكه بالتوقيت الذي تم فيه إنجاز صفقة تبادل الأسرى، وقال إنّه "يستغرب موافقة حماس وحكومة الاحتلال على الصفقة، في الوقت الذي يقوم به عباس بحشد الجهد الدولي لقبول فلسطين عضواً بالأمم المتحدة"[228]. كما اتهم الناطق باسم الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية اللواء عدنان الضميري حركة حماس "باستغلال فرحة تحرير الأسرى لتمرير أجندات حزبية وتنفيذ نشاطات انقلابية بالضفة"، ونفى الضميري في تصريحات لإذاعة صوت فلسطين في 2011/10/23 اتهامات حركة حماس للأجهزة باستدعاء عدد من الأسرى المحررين ضمن الصفقة، ومداهمة منازلهم ومجالس استقبالهم، الأمر الذي أكد صحته المتحدث باسم الحركة فوزي برهوم[229].

وقال وزير شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع إن السلطة الفلسطينية حكومة ورئاسة لم تكن شريكاً في تفاصيل صفقة تبادل الأسرى[230]. كما نفى الأسير مروان البرغوثي، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أن تكون صفقة التبادل عرضت على قيادة الحركة الأسيرة[231].

من جهته، وصف رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل إنجاز صفقة التبادل بأنه "يوم عظيم لإنقاذنا المئات من أبناء شعبنا الذين لهم دين في رقابنا". وأضاف: "نحن فخورون، لأننا أنجزنا الصفقة بتضحية من شعبنا وصلابة المفاوض الفلسطيني ويقظته، وفاعلية الوسيط المصري والإدارة الأمنية لكتائب القسام، والعيون اليقظة في غزة التي أخفت أي معلومة عن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية". ورفض الاتهامات بأن الصفقة فئوية، وقال: "إنها صفقة وطنية وشاملة لكل القوى والفصائل"، وتعهد بالإفراج عن الأسرى الباقين[232]. وقال مشعل: إن صفقة تبادل الأسرى نجحت "يوم أن صبر أهل الضفة واعتقل المئات من القيادات الفلسطينية في كل الاتجاهات... هذا الصبر الذي أتى بهذا الإنجاز، ثم أتى هذا الإنجاز بنموذج التفاوض الذي قدمته حركة

حماس... التفاوض الذي يمتلك ورقة القوة، التي تجبر الطرف الآخر على دفع الثمن، ونفس طويل وعدم التعجل، نحن الخبراء في العقل الإسرائيلي"[233].

كما أكد موسى أبو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي لحماس، أن حركته أجبرت "إسرائيل" على توقيع صفقة تبادل الأسرى. وشدد على أن موافقة حركته على صفقة التبادل جاءت بعد أن حققت شروطها، مؤكداً أن "حماس وقعت على الصفقة دون الالتفات للظروف الإقليمية والدولية". وعبر أبو مرزوق عن أسفه لعدم الإفراج عن عدد من الإخوة القادة "مروان البرغوثي وأحمد سعدات وإبراهيم حامد وحسن سلامة وعباس السيد وعبد الله البرغوثي وغيرهم"[234].

وأعلن خليل الحية، عضو المكتب السياسي لحماس، أن حركته أطلقت على عملية التبادل اسم "الوفاء للأحرار" تكريماً للصامدين خلف قضبان السجون الإسرائيلية[235]. ودعا القيادي في حماس الأسير المحرر يحيى السنوار فصائل المقاومة الفلسطينية إلى خطة عملية ترصد لها الإمكانات من أجل تحرير باقي الأسرى من سجون الاحتلال الإسرائيلي[236].

وذكر أسامة حمدان، مسؤول العلاقات الخارجية في حركة حماس، أن صفقة الأسرى أثبتت أن التفاوض "لا يقوم على التنازل وإنما يستند على القوة"، وأشار إلى أنه يعتقد أن "هذه الصفقة يمكنها أن تساعد في إتمام المصالحة [الفلسطينية] المستندة إلى التمسك بالثوابت وأن العمل السياسي عندما يستند إلى المقاومة يثمر"[237]. ووصف حمدان إبرام الصفقة بأنه إنجاز وطني مشرف بامتياز، مشيراً إلى إن "إسرائيل" وافقت بموجب الصفقة على إطلاق 54 أسيراً من بين سبعين كانت ترفض مطلقاً إطلاقهم، واستطرد قائلاً: "إلا أنها رفضت الإفراج عن 16 أسيراً، و12 منهم من حماس، فيما الأربعة الباقون من تنظيمات أخرى، من بينهم [مروان] البرغوثي و[أحمد] سعدات". وشدد على أن هذا الأمر لا يقلل إطلاقاً من قيمة الصفقة، مشيراً إلى تقليص عدد الأسرى المبعدين من 280 أسيراً كانت تشترط "إسرائيل" إبعادهم إلى أربعين أسيراً[238].

ومن جانبها، رحبت حركة فتح بصفقة الأسرى، ودعت إلى اليقظة، والحذر، وعدم السماح لحكومة نتنياهو باستغلال صفقة تبادل الأسرى لتعميق الانقسام الفلسطيني، باللعب على الخلافات القائمة في الواقع الفلسطيني[239]. وأكد الناطق الإعلامي لحركة فتح أسامة القواسمي، أن "حرية الأسرى بالنسبة لحركتنا إحدى الثوابت الوطنية التي لا تخضع للحسابات السياسية"[240]. كما ثمن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح مفوض العلاقات الدولية فيها نبيل شعث، إتمام صفقة تبادل الأسرى، وقال إن الصفقة إنجاز وطني كبير في هذه المرحلة، مؤكداً التزام فتح بمواصلة النضال والحراك من أجل الإفراج عن جميع الأسرى، وإنهاء معاناتهم ومعاناة ذويهم[241]. وأشار نائب أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح اللواء جبريل الرجوب إلى أن إطلاق سراح الأسرى "إنجاز عظيم، بغض النظر عن المعايير التي تمت بها صفقة شاليط"[242]. كما شدد اللواء توفيق الطيراوي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، على أن الإفراج عن أي أسير هو إنجاز وطني فكيف بخروج ألف أسير، مؤكداً أنه لن يكون هناك سلام دون تبييض السجون الإسرائيلية من أسرى الحرية[243].

وباركت حركة الجهاد الإسلامي للشعب الفلسطيني والمقاومة والأسرى إنجاز صفقة الأسرى، التي قالت بأنها "تحققت بمعية الله أولاً، ثم بصمود الشعب الفلسطيني، وبسالة مقاومته، وصبر أسراه". وأكدت على أن نجاح المقاومة في انجاز الصفقة دليل على حيويتها، وقدرتها على تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، مشددة على أن هذا النجاح يفتح الباب لتحقيق مزيد من الانجازات، وأن المقاومة ملتزمة باستمرار مسيرتها. وحيت الحركة أجنحة المقاومة التي أسرت شاليط، "وأفشلت كل محاولات إسرائيل وأجهزتها الأمنية والاستخبارية من الوصول إليه"[244]. كما ذكرت سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد، أن جهود المقاومة الفلسطينية "أثمرت عزاً ونصراً في صفقة وفاء الأحرار النوعية". وأكدت أن "صفقة وفاء الأحرار لن تكون الأخيرة طالما بقي أسير فلسطيني داخل السجون الإسرائيلية"[245].

وشدد الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الأسير أحمد سعدات على أن أهداف الشعب الفلسطيني يتم تحقيقها بالمقاومة، وقال: إن "المقاومة حررت الأسرى، وأنها الطريق الوحيد لتحقيق باقي أهداف شعبنا وأنها الدافع الأساسي لأي إنجاز فلسطيني على مدار سنوات الثورة المعاصرة"[246]. كما رحب ماهر الطاهر، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومسؤول قيادة الجبهة في الخارج، بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وأشار إلى وجود "اتصالات بيننا وبين الإخوة في حماس بخصوص الصفقة"، وأكد أن "إسرائيل" رفضت رفضاً قاطعاً أن تشمل صفقة الأسرى أمين عام الجبهة الشعبية أحمد سعدات، والقيادي في حركة فتح مروان البرغوثي، مشيراً إلى أن ذلك لا يقلل من أهمية الصفقة، التي قال بأنها "انجاز فلسطيني يُحسب لحركة حماس"[247].

وقال مروان عبد العال، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، إن الصفقة تشكل إنجازاً لأنها ستفرج عن 1,027 أسيراً من بينهم ذوي الأحكام العالية، لكن لا نستطيع أن نقول أنه إنجاز كامل لأن لدينا رموزاً وقادة إلى جانب نحو خمسة آلاف أسير ما زالوا قيد الاعتقال، ورأى أن في الصفقة إشارة ودرس كبير للفصائل بأن المقاومة هي الطريق الوحيد للإفراج عن الأسرى، وخاصة أنها تتميز باعتقال جندي داخل فلسطين، والاحتفاظ به أكثر من خمس سنوات[248]. وقال: إن "حماس حققت انتصاراً للجميع"، محذراً في الوقت نفسه من أن "إسرائيل تريد من صفقة التبادل أن تكون صفعة، ولا تريدها أن تكون انتصاراً للمقاومة"، وذكر أن "إسرائيل حاولت الإيحاء أنها حققت انجازاً عبر هذه الصفقة"[249].

من جهتها قالت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين إن اتمام صفقة تبادل الأسرى انتصار كبير ومشرف لشعبنا وللمقاومة الفلسطينية، موضحة أن الصفقة خطوة على طريق تحرير كافة الأسرى. وشدد حزب الشعب الفلسطيني على أن التوصل لهذه الصفقة، وضمان تنفيذها في هذا الوقت، يمثل انجازاً وطنياً بكل المعايير ويستحقُ كل الاحترام والتقدير. كما رحبت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني بإتمام صفقة تبادل

الأسرى، وذكرت أن ذلك يعدّ انجازاً وطنياً وعرساً فلسطينياً. أما حركة الأحرار الفلسطينية، فأكدت أن المقاومة وكتائب القسام سجلت انتصاراً كبيراً، وقدمت نموذج الثبات والوفاء للأسرى لتحقيق هذا الانجاز الوطني الذي سيسجله التاريخ. وقالت حركة أنصار المجاهدين وذراعها العسكري إن الجهاد هو الخيار الاستراتيجي لانتزاع الحقوق، وعلى رأسها تحرير الأسرى[250].

3. الموقف الإسرائيلي:

وجه الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز الشكر للحكومتين المصرية والألمانية، وخص بالتقدير رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، ورأى أن موقف الحكومة التركية "التي بذلت جهوداً كبيرة لإتمام الصفقة، مفاجأة طيبة لإسرائيل"[251].

غير أن أفيجدور ليبرمان نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية الإسرائيلي، ورئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، هاجم صفقة تبادل الأسرى بشدة، ونقلت صحيفة معاريف Maariv عنه قوله إنه "يحظر التحدث مع الإرهاب، نقطة. ويجب التحدث مع هؤلاء الأشخاص فقط عن طريق فوهة (بندقية) أم–16 أو (طائرات) إف–16"، ورأى أن "هذه الصفقة تفكك كل ما بنيناه، وإسرائيل هي التي علمت العالم على عدم إجراء مفاوضات مع الإرهاب والآن نحن نتراجع". كما انتقد الصفقة موشيه يعلون Moshe Ya'alon، وزير الشؤون الاستراتيجية، وقال: إن "الجمهور ما زال مخدراً، وبخار الأفيون ما يزال في الجو، لكن عندما تتبدد النشوة سيفهم الناس حجم الثمن"[252]، وحذر من أن هذه الصفقة ستؤدي إلى مقتل مئات الإسرائيليين في المستقبل، وعدّها "خنوعاً للإرهاب، وانتصاراً كبيراً لحركة حماس، وضربة جبارة لقوة الردع الإسرائيلية". وأضاف قائلاً: "نحن ملتزمون بإنقاذ الجندي جلعاد شاليط من الأسر، وعواطفنا تجاهه جياشة. لكن العقل يقول إن لدينا التزاماً بحماية أرواح ملايين الإسرائيليين، وليس فقط جلعاد شاليط"[253].

ومن جانبه، حذّر عوزي لنداو Uze Landaw، وزير البنى التحتية الإسرائيلي، من الانعكاسات السلبية التي تنطوي على تفاوض حكومته مع جهات تختطف

إسرائيليين، وقال لانداو، الذي صوّت إلى جانب وزيرين آخرين ضد قرار الحكومة الإسرائيلية المصادقة على إتمام صفقة تبادل الأسرى: "إن تبادل الأسرى مع حماس سيؤدي إلى تصعيد الإرهاب، والى مقتل العديد من الإسرائيليين، أو اختطافهم مستقبلاً"، كما حثّ حكومته على دراسة مسألة التفاوض مع خاطفي إسرائيليين مستقبلاً "بتمعن أكثر"[254].

فيما قال الجنرال عوزي ديان Uzi Dayan، الرئيس الأسبق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، إن صفقة تبادل الأسرى تظهر "إسرائيل" في أسوأ حال ممكن حتى على الصعيد الاستراتيجي. فهي تبدو صالحة للابتزاز، وتضطر إلى دفع ثمن باهظ مقابل خطف جندي واحد، وإن هذا الثمن يتجاوز مسألة عدد الأسرى المحررين. ولذلك، فلا بد من خطة إسرائيلية استراتيجية تغير قواعد اللعب. وطالب النائب في الكنيست عن حزب "الإتحاد الوطني" أريه إيلداد Arieh Eldad بإعادة احتلال قطاع غزة، وهاجم رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وقال: "إنني من خلال اطلاعي الواسع على قدرات الجيش والمخابرات الإسرائيلية، أعرف أن لدينا وسائل أخرى ناجعة أكثر لمعالجة قضايا الأسرى، و لم يكن من الضروري الوصول إلى صفقة كهذه". كما شدد المدير العام للتنظيم اليميني "ألماغور" Almagor، جيبع كاب Jaba Cap، على أن هذه الصفقة هي بمثابة جريمة ترتكبها حكومة أخرى في "إسرائيل". وقال: إن مكمن الجريمة يكمن في أن "القيادة السياسية الإسرائيلية أجرت حسابات خاطئة، نتيجة للضغوط التي تمارس عليها من الخارج، وبدلاً من أن تتركز في الجهود للقضاء على حماس، وحكمها في قطاع غزة، راحت تفاوض هذه الحركة، وتطلق سراح قادتها من السجون"[255].

ودعت جماعة "أنصار أرض إسرائيل" في الكنيست لعدم الخضوع، واحترام الخطوط الحمراء التي حددتها حكومات "إسرائيل"، والامتناع عن إطلاق كبار الأسرى الفلسطينيين للضفة الغربية. كما هاجم رئيس مجلس المستوطنات داني ديان

Danny Dayan الصفقة، ودعا الوزراء لرفض المصادقة عليها، معتبراً أنها "تعكس انهياراً كاملاً لقوة صمود إسرائيل، وستشكل مقدمة لعمليات أسر جنود إسرائيليين جديدة"[256].

أما زعيمة المعارضة الإسرائيلية، رئيسة حزب كاديما، تسيبي ليفني، فقد رحّبت بالتوصل إلى صيغة توافقية بين تل أبيب وحركة حماس لإتمام صفقة التبادل، وشدّدت على وجوب إجراء مباحثات مستفيضة تشمل كافة المستويات في تل أبيب بعد إطلاق سراح شاليط، لمناقشة احتمال تكرار واقعة اختطافه، وإمكانية إقدام المقاومة الفلسطينية على أسر جنود ومدنيين إسرائيليين مستقبلاً[257]. كما أعلن رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست النائب شاؤول موفاز Shaul Mofaz، من حزب كاديما، تأييده لمصادقة الحكومة على الصفقة بعيداً عن الحسابات السياسية والحزبية[258].

ومن جهته، أكد جلعاد شاليط، الذي قررت لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي الاعتراف به على أنه معاق عسكرياً[259]، في تصريح للتليفزيون المصري أن حركة حماس عاملته بشكل جيد خلال مدة الأسر التي استمرت لخمس سنوات، وأضاف قائلاً: "سنوات الأسر صعبة للغاية، وكنت أحلم بإطلاق سراحي، ولكن ما كان يحزنني أن الحكومة الإسرائيلية بقيت ساكتة طول هذه الفترة. لقد تلقيت خبر الإفراج عني قبل أسبوع من إتمام الصفقة"[260].

وفي محاولة لتعطيل صفقة الأسرى نشرت عائلة مستعمر إسرائيلي قتل على أيدي أسيرين محررين إعلاناً في مواقع الإنترنت والشبكات الاجتماعية تعرض فيه جائزة نقدية بقيمة مائة ألف دولار لمن يقتل الأسيرين. وعرضت الجائزة بعدة لغات، بينها العربية والتركية، لأن أحدهما أبعد إلى تركيا والثاني إلى قطاع غزة[261].

4. الموقف العربي والإسلامي والدولي:

رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي بالإعلان عن إتمام صفقة تبادل الأسرى، وأعرب عن أمله في الإفراج عن باقي الأسرى الفلسطينيين في سجون

الاحتلال الإسرائيلي. كما رحب مجلس الوزراء القطري بصفقة تبادل الأسرى[262]، وهنأ أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، والشعب الفلسطيني كافة بإنجاز الصفقة. كما هنأ الأمير السعودي سعود الفيصل هنية بإتمام الصفقة[263]. وهنأ مراقب عام جماعة الإخوان المسلمين في الأردن همام سعيد بإتمام صفقة تبادل الأسرى، ونوه إلى أن إتمام هذه الصفقة يدلل على مقدرة المقاومة على استخلاص الحقوق، قائلاً: "ما أخذ بالقوة يسترد بالقوة"[264]. كما أشاد حزب الله في لبنان بإتمام اتفاق عملية تبادل الأسرى، وأعرب "عن عظيم سروره وافتخاره بالنصر الكبير الذي أحرزته المقاومة في فلسطين، وتقديره العالي لقدسية تحرير كل الأسيرات الفلسطينيات"، وأكد أن "هذا الإنجاز يسقط نهائياً، وهم اعتقاد البعض بإمكان تحقيق أي تقدم أو استعادة أي حق عبر نهج المفاوضات، أو توسل المجتمع الدولي والقوى الكبرى، كما أننا نتطلع بتفاؤل إلى أن المقاومة في فلسطين بجهدها وجهادها ستنجز عملية تحرير بقية الأسرى"[265].

ومن جانبه، رحب أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، بالإعلان عن إتمام صفقة لتبادل الأسرى الفلسطينيين مع الجانب الإسرائيلي، ووصفها بأنه "انجاز للقضية الفلسطينية"، مثمناً الدور الذي قامت به كل من حركة حماس ومصر وكافة الأطراف التي أسهمت في إنجاحها. وطالب إحسان أوغلو بالإفراج عن كافة الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، دون شرط أو تمييز، معتبراً إطلاق سراح أكثر من ألف أسير فلسطيني من سجون "إسرائيل"، نجاحاً فلسطينياً يضاف إلى ملف الأسرى الفلسطينيين، فضلاً عن أثره في تخفيف المعاناة عنهم وعن عائلاتهم[266]. كما رحبت تركيا باتفاق مبادلة الأسرى، وقال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو: "نتعامل مع هذا الأمر باعتباره مسألة إنسانية، لذلك حاولنا الإسهام في كل مراحل المفاوضات، وبالأمس اتصل خالد مشعل وقدم معلومات قبل التوقيع على الاتفاق وتشاورنا بشأنه، هذا اتفاق جيد"، مشدداً القول على أن صفقة التبادل "خطوة إيجابية، وتركيا مستعدة لمواصلة الإسهام في كل مرحلة"[267].

ومن جهة أخرى، صرح الناطق باسم البيت الأبيض الأمريكي جاي كارني Jay Carney بأن الولايات المتحدة تعبر عن سعادتها لتوصل "إسرائيل" وقادة حماس إلى اتفاق مبادلة للإفراج عن شاليط. ورأى أن الصفقة تأخرت كثيراً[268]. وقالت الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون Catherine Ashton: "أرحّب بشدّة بخبر أن جلعاد شاليط سيتمكن قريباً من العودة إلى منزله بعد خمس سنوات من الاعتقال". و لم تأتِ على ذكر الأسرى الفلسطينيين، الذين سيطلق سراحهم أو الذين سيبقون في السجون الإسرائيلية[269]. كما رحب وزير الخارجية البريطاني ويليام هيغ William Hague بالاتفاق وقال: "لقد كان احتجاز شاليط في الأسر من بدايته عملاً غير مبرر إطلاقاً، ومع ذلك استمر أسره خمسة أعوام طويلة، ولطالما دعونا إلى الإفراج غير المشروط عنه"[270]. وأعرب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy عن "سعادته الكبرى بإعلان التوصل إلى اتفاق حول إطلاق سراح جلعاد شاليط "، وقد هنأ ساركوزي نتنياهو بـ"هذا النجاح الكبير"[271].

خاتمة

مارس الاحتلال الإسرائيلي شتى أنواع القهر، والتعذيب، على الأسرى الفلسطينيين دون تفريق بين رجل أو امرأة، أو بين شيخ أو طفل، سواء من حيث طُرق الاعتقال التعسفية أم من حيث السجون، التي تفتقد لأبسط الشروط القانونية والإنسانية، أم من ممارسة الضغوط النفسية والجسدية على الأسرى، دون الالتفات إلى القوانين الدولية، وخطورة انتهاكها، أو حتى اعتبار الأسرى الفلسطينيين أسرى حرب، وتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تراعي أوضاعهم.

عجزت المفاوضات الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي عن توفير الحد الأدنى من مطالب الأسرى الفلسطينيين، وحقوقهم، فكانت تجربة المقاومة، من خلال عمليات أسر جنود إسرائيليين، طريقاً أنجع لتحرير الأسرى الفلسطينيين، والتي كان منها عملية أسر شاليط؛ حيث كانت العملية نوعية بكل المقاييس، وكانت علامة فارقة في عمل المقاومة؛ من خلال طريقة التنفيذ وسرعته، والإجراءات الأمنية المعقدة التي صاحبت عملية الأسر والإخفاء، وتسليم الجندي الأسير ضمن صفقة التبادل.

لم تكن عملية المفاوضات غير المباشرة بين حركة حماس و"إسرائيل" عملية سهلة؛ فقد حاولت الدولة العبرية، ومن خلال العديد من الوسائل، الضغط باتجاه تحرير شاليط بأقل ثمن ممكن. غير أن المقاومة الفلسطينية تمسكت بأغلب شروطها، و لم يجد المفاوض الإسرائيلي سبيلاً آخر غير الموافقة على غالبية شروط الفصائل الآسرة. لعبت مصر دوراً مهماً في المفاوضات غير المباشرة في صفقة شاليط، والتي مرت بمخاضات عدة، بيد أنها أثمرت في النهاية، ونجحت الوساطة المصرية، بعد أن فشلت الاتصالات التركية والوساطة الألمانية، على الرغم من نجاحها في الصفقة التي تمت بين حزب الله و"إسرائيل".

أثبتت صفقة الأسرى، وغيرها من الإنجازات التي تحققت عبر ضربات المقاومة، أن خيار المقاومة هو الخيار الأمثل لتحقيق مطالب الشعب الفلسطيني، كما أثبتت عدم

جدية "إسرائيل" في تحقيق الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية، وكشفت أن "إسرائيل" تعمل تحت غطاء التسوية والمفاوضات لفرض الوقائع على الأرض.

الهوامش

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، قضايا الصراع، الأسرى، الأسرى الأطفال، انظر: http://www.wafainfo.ps/index.aspx

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة شؤون الأسرى والمحررين، تقرير لوزارة الأسرى: 15 ألف أسيرة اعتقلن منذ عام 1967، 2010/3/7، انظر: http://www.freedom.ps/index.php؛ و موقع جمعية نادي الأسير الفلسطيني، الأسيرات، انظر: http://www.ppsmo.ps/portal

[3] موقع فلسطين خلف القضبان، 2011/11/30، انظر: http://www.palestinebehindbars.org

[4] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام، تقرير خاص: الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، 2010/9/21، انظر: http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=home

[5] فلسطين خلف القضبان، 2011/10/5.

[6] موقع مركز الأسرى للدراسات، 2011/11/27، انظر: http://www.alasra.ps/index.php

[7] موقع مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، معطيات وإحصائيات: فلسطينيون محجوزون لدى قوات الأمن الإسرائيلية، انظر: http://www.btselem.org/arabic

[8] فلسطين خلف القضبان، 2011/9/26.

[9] نائل إسماعيل رمضان، **أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي دراسة فقهية مقارنة** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 33-38؛ وجريدة **القدس العربي**، لندن، 2011/10/6.

[10] جريدة **السبيل**، عمّان، 2011/11/21.

[11] جريدة **الدستور**، عمّان، 2011/9/28.

[12] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2012/2/22.

[13] فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً (4) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 107 و109.

[14] وفا، 2010/11/28.

[15] فلسطين خلف القضبان، 2011/9/26.

[16] نائل رمضان، **مصدر سابق**، ص 30–33.

[17] موقع فرانس 24، 2011/10/27، انظر: http://www.france24.com/ar

[18] عبد الناصر فروانة، "حرية الأسرى... ما بين صفقات التبادل والعملية السلمية،" فلسطين خلف القضبان، شباط/ فبراير 2010.

[19] صفقات التبادل بين إسرائيل والعرب، موقع الجزيرة.نت، 2011/10/12، انظر: http://www.aljazeera.net/portal

[20] **السبيل**، 2011/10/17.

[21] صفقات التبادل بين إسرائيل والعرب، الجزيرة.نت.

[22] **السبيل**، 2011/10/17.
[23] صفقات التبادل بين إسرائيل والعرب، الجزيرة.نت.
[24] عبد الناصر فروانة، "حرية الأسرى... ما بين صفقات التبادل والعملية السلمية."
[25] صفقات التبادل بين إسرائيل والعرب، الجزيرة.نت.
[26] المرجع نفسه.
[27] موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر نشرة خاصة بواقع الأسرى في السجون الإسرائيلية: أكثر من 750 ألف حالة اعتقال منذ العام 1967، 2011/5/10، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=1&lang=ar-JO
[28] جريدة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2006/6/26.
[29] موقع عرب 48، 2006/6/25، انظر: http://www.arabs48.com
[30] جريدة **الاتحاد**، أبو ظبي، 2006/6/26.
[31] جريدة **الحياة**، لندن، 2006/6/26.
[32] **الحياة الجديدة**، 2006/6/26.
[33] بيان عسكري رقم (1) صادر عن: موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام وألوية الناصر صلاح الدين وجيش الإسلام حول الجندي الصهيوني المفقود، كتائب عز الدين القسام، 2006/6/26، انظر: http://www.alqassam.ps/arabic
[34] بيان عسكري رقم (2) صادر عن: كتائب الشهيد عز الدين القسام وألوية الناصر صلاح الدين وجيش الإسلام حول الجندي الصهيوني المفقود، كتائب عز الدين القسام، 2006/7/1.
[35] وفا، 2006/6/26.
[36] **الشرق الأوسط**، 2006/6/27.
[37] وفا، 2006/6/26.
[38] **القدس العربي**، 2006/6/27.
[39] **القدس العربي**، 2006/6/27.
[40] **الحياة**، 2006/6/28.
[41] جريدة **عكاظ**، جدة، 2006/6/27.
[42] جريدة **الرأي**، عمّان، 2006/6/27.
[43] وفا، 2006/6/28.
[44] وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 2006/6/28، انظر: http://www.petra.gov.jo/Public/Main_arabic.aspx?lang=1&site_id=2
[45] موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/6/28، انظر: http://www.palinfo.com/site/pic
[46] جريدة **الغد**، عمّان، 2006/6/30.
[47] جريدة **السفير**، بيروت، 2006/6/29.
[48] جريدة **المستقبل**، بيروت، 2006/7/2.
[49] **الدستور**، 2006/6/27.

[50] المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/6/29.
[51] **الدستور**، 2006/6/26.
[52] المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/6/27.
[53] عرب 48، 2006/6/26.
[54] جريدة **الأيام**، رام الله، 2006/6/28.
[55] **القدس العربي**، 2006/6/27.
[56] جريدة **الأهرام**، القاهرة، 2006/6/27.
[57] **الشرق الأوسط**، 2006/6/26.
[58] **السفير**، 2006/6/26.
[59] **الأيام**، 2006/6/26.
[60] جريدة **النهار**، بيروت، 2006/6/27.
[61] **الأيام**، 2006/6/26.
[62] عرب 48، 2006/6/26.
[63] **الأيام**، 2006/6/26.
[64] **الشرق الأوسط**، 2006/6/26.
[65] **الرأي**، 2006/6/26.
[66] **الأيام**، 2006/6/26.
[67] **المستقبل**، 2006/6/26.
[68] **الحياة**، 2006/6/29.
[69] **الرأي**، 2006/6/26.
[70] **المستقبل**، 2006/6/26.
[71] **الرأي**، 2006/6/28.
[72] **القدس العربي**، 2006/6/29.
[73] **القدس العربي**، 2006/6/29.
[74] **الأيام**، 2006/6/26.
[75] جريدة **الخليج**، الشارقة، 2006/6/27.
[76] **الحياة الجديدة**، 2006/6/27.
[77] **القدس العربي**، 2006/6/28.
[78] **الأهرام**، 2006/6/29.
[79] **السفير**، 2006/6/29.
[80] **الحياة**، 2006/6/29.
[81] **الدستور**، 2006/6/29.
[82] وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2011/12/26، انظر: http://www.qudspress.com
[83] عرب 48، 2006/6/29.

[84] هاني المصري، "أمطار الصيف: أكبر من جندي أسير.. وأكبر من فراغ قانوني في السلطة،" موقع المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات (بدائل)، 2006/7/1، انظر:
http://www.badael.ps/new/ar

[85] موقع فلسطينيو 48، 2006/11/22، انظر: http://www.pls48.net

[86] "اتفاقية المعابر: عام آخر من المعاناة، تقرير حول آثار القيود على حرية التنقل والحركة في قطاع غزة خلال عام من تطبيق اتفاقية المعابر (2005/11/25-2006/11/24)،" موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2006/12/20، انظر: http://www.pchrgaza.org/portal/ar

[87] "تقرير حول حرمان طلبة القطاع من التعليم في الخارج،" المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، 2008/2/5.

[88] فلسطينيو 48، 2006/11/22.

[89] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الشهداء والجرحى في قطاع غزة، 2009/1/28.

[90] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009/1/19.

[91] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخسائر المباشرة في البنية التحتية، 2009/1/28.

[92] الجزيرة.نت، 2008/12/29.

[93] **الشرق الأوسط**، 2009/2/15.

[94] **الغد**، 2009/2/19.

[95] وفا، 2006/6/28.

[96] عرب 48، 2006/6/28.

[97] **النهار**، 2006/6/30.

[98] وفا، 2006/6/30.

[99] وفا، 2006/6/30.

[100] **الاتحاد**، 2006/6/30.

[101] **النهار**، 2006/6/30.

[102] **الأهرام**، 2006/6/30.

[103] **عكاظ**، 2006/6/26.

[104] **الدستور**، 2006/6/26.

[105] **السفير**، 2006/6/28.

[106] **الخليج**، 2006/6/26.

[107] **الدستور**، 2006/6/27.

[108] **الرأي**، 2006/6/30.

[109] **الدستور**، 2006/6/29.

[110] **النهار**، 2006/6/28.

[111] **السفير**، 2006/7/1.

[112] **السفير**، 2006/6/28.

[113] جريدة **القبس**، الكويت، 2006/6/30.
[114] **الخليج**، 2006/7/2.
[115] **القبس**، 2006/7/1.
[116] **الخليج**، 2006/7/8.
[117] وفا، 2006/7/4.
[118] **الخليج**، 2006/7/8.
[119] **النهار**، 2006/6/30.
[120] **الدستور**، 2006/7/3.
[121] **السفير**، 2006/7/14.
[122] **النهار**، 2006/6/28.
[123] **النهار**، 2006/7/6.
[124] **القدس العربي**، 2006/6/28.
[125] جريدة **الوفد**، القاهرة، 2006/7/4.
[126] **النهار**، 2006/6/30.
[127] وكالة أنباء موسكو (نوفوستي)، 2006/6/28، انظر: http://ar.rian.ru
[128] عرب 48، 2006/7/3.
[129] **الحياة**، 2006/7/12.
[130] RIA Novosti Agency, 29/6/2006 & 7/7/2006, http://en.rian.ru
[131] جريدة **الوطن**، السعودية، 2006/6/28.
[132] **القبس**، 2006/6/29.
[133] جريدة **البيان**، دبي، 2006/7/2.
[134] **الحياة**، 2006/7/5.
[135] **السفير**، 2006/6/26.
[136] **القبس**، 2006/6/27.
[137] **الحياة الجديدة**، 2006/6/30.
[138] **الشرق الأوسط**، 2006/6/29.
[139] **السفير**، 2006/6/30.
[140] **الوطن**، 2006/6/28.
[141] **البيان**، 2006/7/8.
[142] **الحياة**، 2006/7/2.
[143] **البيان**، 2006/7/2.
[144] **الحياة**، 2006/7/11.
[145] **القدس العربي**، 2006/7/11.
[146] **الأيام**، 2006/7/13.

147 *Israel Today* Magazine, 2006/8/15, http://www.israeltoday.co.il

148 **الحياة**، 2006/10/20.

149 **القدس العربي**، 2006/10/20.

150 **الخليج**، 2006/10/28.

151 **المرجع نفسه.**

152 **السفير**، 2006/10/31.

153 **الحياة**، 2006/10/31.

154 **الخليج**، 2006/11/16.

155 **عكاظ**، 2006/12/8.

156 وكالة معاً الإخبارية، 2007/1/11، انظر: http://www.maannews.net/arb

157 **الشرق الأوسط**، 2007/7/9.

158 موقع فلسطين الآن، 2007/4/8، انظر: http://paltimes.net

159 *Haaretz* newspaper, 1/7/2007, http://www.haaretz.com

160 **الأيام**، 2007/7/2.

161 **الشرق الأوسط**، 2007/8/30.

162 **المستقبل**، 2007/12/30.

163 **المستقبل**، 2008/1/1.

164 **الوطن**، 2008/1/3.

165 *Haaretz*, 27/6/2008.

166 جريدة **الشرق**، الدوحة، 2008/5/20.

167 **الحياة**، 2008/7/17.

168 **القدس العربي**، 2009/8/19.

169 **الشرق الأوسط**، 2008/9/2.

170 شبكة إخباريات للإعلام والنشر، 2008/9/20، انظر:
http://www.ekhbaryat.net/home.htm?se=5302955853686498118610 0

171 **القدس العربي**، 2008/10/13.

172 جريدة **الأخبار**، بيروت، 2008/10/14.

173 **الخليج**، 2008/10/20.

174 وكالة معاً، 2008/10/28.

175 جريدة **فلسطين**، غزة، 2008/11/6.

176 *Yedioth Ahronoth* newspaper, 30/10/2008, http://www.ynetnews.
com/home/0,7340,L-3083,00.html

177 **القدس العربي**، 2008/12/17.

178 **الشرق الأوسط**، 2009/3/18.

[179] المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/8/21.
[180] **المستقبل**، 2009/8/21.
[181] **الحياة**، 2009/4/1.
[182] **الدستور**، 2009/4/8.
[183] *Haaretz*, 20/4/2009.
[184] **القدس العربي**، 2009/4/24.
[185] **الخليج**، 2009/6/1.
[186] **القدس العربي**، 2009/6/4.
[187] **الحياة**، 2009/6/4.
[188] **الحياة**، 2009/10/3.
[189] **الحياة**، 2009/12/1.
[190] جريدة **الراية**، الدوحة، 2010/1/11.
[191] **عكاظ**، 2010/6/19.
[192] جريدة **العرب**، الدوحة، 2010/6/30.
[193] **القدس العربي**، 2010/7/2.
[194] جريدة **المصري اليوم**، القاهرة، 2011/2/12.
[195] **الحياة**، 2011/4/2.
[196] **القدس العربي**، 2011/4/15.
[197] عرب 48، 2011/4/18.
[198] موقع الشروق أون لاين، الجزائر، 2011/5/16، انظر: http://www.echoroukonline.com/ara
[199] **البيان**، 2011/5/2.
[200] جريدة **المصريون**، القاهرة، 2011/6/2.
[201] **الأيام**، 2011/6/6.
[202] وكالة سما الإخبارية، 2011/6/19، انظر: http://www.samanews.com/index.php
[203] موقع فلسطين أون لاين، 2011/9/8، انظر: http://www.felesteen.ps
[204] *Haaretz*, 12/10/2011.
[205] فلسطين أون لاين، 2011/10/11.
[206] كتائب عز الدين القسام، 11-2011/10/12.
[207] **الشرق الأوسط**، 2011/10/12.
[208] الجزيرة.نت، 2011/10/12.
[209] **القدس العربي**، 2011/10/18.
[210] الجزيرة.نت، 2011/10/12.
[211] قدس برس، 2011/10/12.
[212] وكالة سما، 2011/10/18.

[213] فلسطين أون لاين، 2011/12/18.
[214] فلسطين أون لاين، 2011/12/16.
[215] فلسطين خلف القضبان، 2011/12/24.
[216] المرجع نفسه.
[217] فلسطين خلف القضبان، 2012/1/1.
[218] *Haaretz*, 18/10/2011.
[219] **الحياة**، 2011/10/14.
[220] **الحياة**، 2011/10/19.
[221] فلسطين أون لاين، 2011/10/17.
[222] نص المؤتمر الصحفي لكتائب القسام بمناسبة إتمام المرحلة الثانية من صفقة "وفاء الأحرار"، كتائب عز الدين القسام، 2011/12/18؛ وفلسطين أون لاين، 2011/12/18.
[223] وفا، 2011/10/11.
[224] وفا، 2011/10/12.
[225] **القدس العربي**، 2011/10/14.
[226] **الحياة**، 2011/10/19.
[227] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/12/18.
[228] قدس برس، 2011/10/16.
[229] وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2011/10/23، انظر: http://safa.ps
[230] **الحياة الجديدة**، 2011/10/16.
[231] **الأيام**، 2011/10/17.
[232] **الحياة**، 2011/10/19.
[233] **الخليج**، 2011/10/19.
[234] فلسطين أون لاين، 2011/10/18.
[235] **السفير**، 2011/10/13.
[236] فلسطين أون لاين، 2011/10/18.
[237] **القدس العربي**، 2011/10/13.
[238] **الحياة**، 2011/10/14.
[239] وفا، 2011/10/13.
[240] وفا، 2011/10/11.
[241] وفا، 2011/10/12.
[242] **الأيام**، 2011/10/17.
[243] **الحياة الجديدة**، 2011/10/16.
[244] قدس برس، 2011/10/12.
[245] قدس برس، 2011/10/18.

[246] صفا، 2011/10/18.
[247] قدس برس، 2011/10/12.
[248] موقع شبكة أخبار اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (لاجئ نت)، 2011/10/13، انظر:
http://www.laji-net.net/arabic/default.asp?MenuID=13
[249] قدس برس، 2011/10/18.
[250] **السفير**، 2011/10/13.
[251] **الحياة**، 2011/10/13.
[252] **الخليج**، 2011/10/15.
[253] **الشرق الأوسط**، 2011/10/15.
[254] قدس برس، 2011/10/12.
[255] **الشرق الأوسط**، 2011/10/13.
[256] الجزيرة.نت، 2011/10/12.
[257] قدس برس، 2011/10/12.
[258] الجزيرة.نت، 2011/10/12.
[259] وكالة معاً، 2011/10/17.
[260] موقع الرسالة، فلسطين، 2011/10/18، انظر: http://www.alresalah.ps/ar
[261] **الشرق الأوسط**، 2011/10/1.
[262] جريدة **العرب**، 2011/10/13.
[263] فلسطين الآن، 2011/10/13.
[264] **الدستور**، 2011/10/13.
[265] **السفير**، 2011/10/13.
[266] **القدس العربي**، 2011/10/13.
[267] فلسطين أون لاين، 2011/10/12.
[268] **النهار**، 2011/10/13.
[269] وكالة يونايتد برس انترناشونال (يو.بي.أي.)، 2011/10/12، انظر:
arabic.upi.com/News/2011/10/12/UPI-42251318429457
[270] **القدس العربي**، 2011/10/13.
[271] **الحياة الجديدة**، 2011/10/12.

صدر من سلسلة تقرير معلومات

1. **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
2. **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.
3. **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
4. **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)**، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
5. **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
6. **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
7. **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
8. **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)**، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
9. **حزب كاديما**، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
10. **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
11. **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
12. **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
13. **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.

14. **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
15. **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
16. **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
17. **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
18. **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
19. **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
20. **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.
21. **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011**، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.
22. **شاليط: من عملية الوهم المتبدد إلى صفقة وفاء الأحرار**، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.

تقرير معلومات (22)

Information Report (22)
Shalit: From the "Dispelled Illusion" Operation till "Devotion of the Free" Deal

هذا التقرير

يسلط هذا التقرير الضوء على قضية أسهمت في إطلاق سراح أكثر من ألف أسير فلسطيني، وهي عملية تبادل الأسرى بين حركة حماس و"إسرائيل" في خريف سنة 2011. ويعرض التقرير لتاريخ الحركة الأسيرة، ويشير إلى أبرز عمليات التبادل التي قامت بين المقاومة الفلسطينية و"إسرائيل". ثم يتحدث عن عملية "الوهم المتبدد"، التي تم من خلالها أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. ويعرج لواقع المفاوضات غير المباشرة بين "إسرائيل" وحماس بوساطة مصرية بشكل أساسي، كما يتناول الحديث عن صفقة تبادل الأسرى "وفاء الأحرار".

وهذا التقرير هو الإصدار الثاني والعشرون من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم الأرشيف والمعلومات بمركز الزيتونة بإعدادها. وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كل إصدار على إحدى القضايا المهمة التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه التقارير، التي تصدر بشكل دوري، القراء بمعلومات محدَّثة وموثقة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net